وزارة التعليم العالي و البحث العلم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق.

من إعداد الطالبة: عائشة بن كروش

تحت عنوان:

أهمية التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات

-دراسة حالة بنك خليج الجزائر "وكالة مسيلة"-

إشراف الأستاذ:
حمزة غربي

تاريخ المناقشة : 2018/06/20

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عيسى بدرونى		المسيلة	رئيسا
حمزة غربي		المسيلة	مشرفا ومقررا
اسماعيل سبتي		المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017.

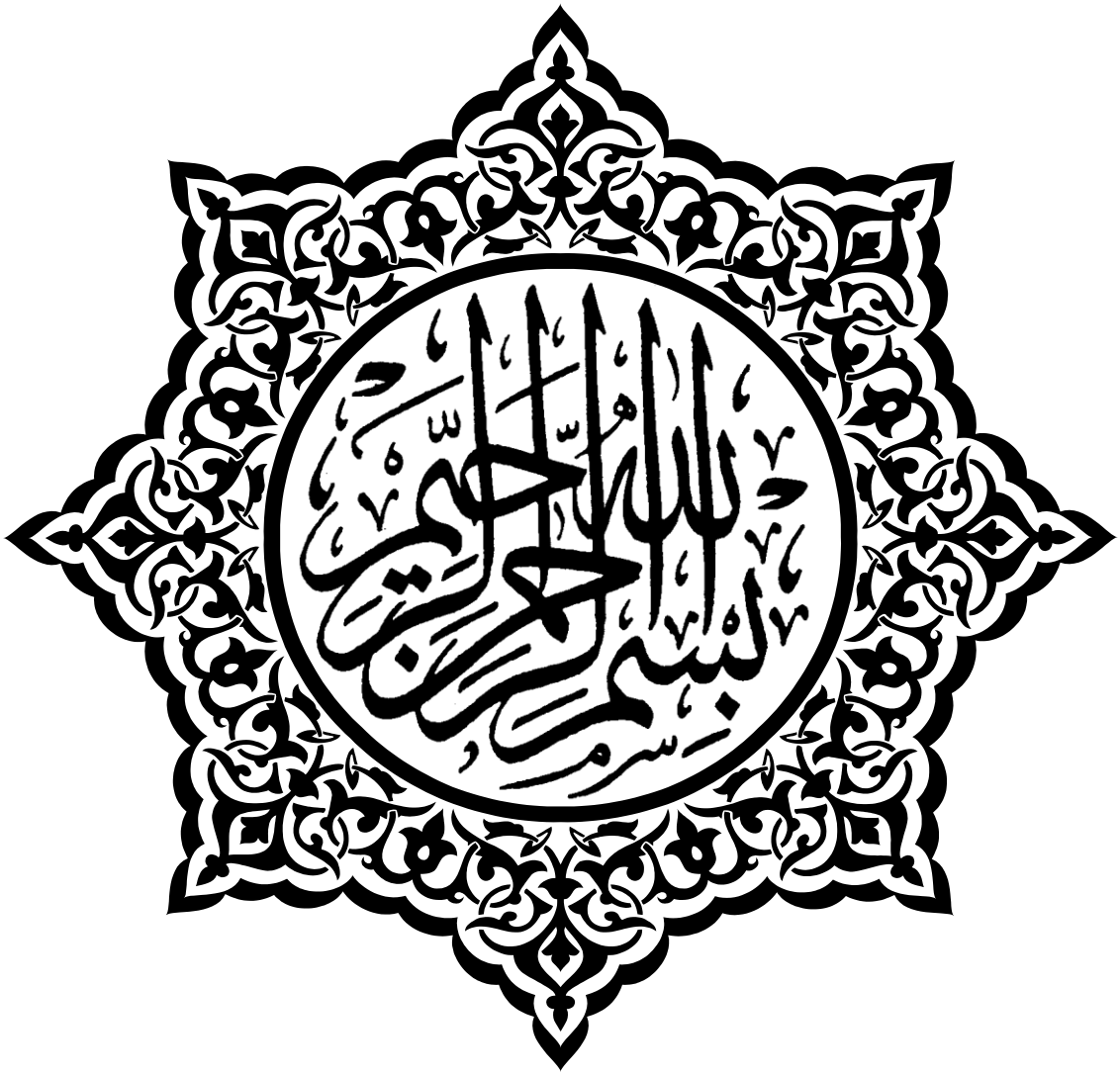
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيله

الآية رقم: (07) سورة إبراهيم ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ....﴾

أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لهيئة عمراني بالفضل والاختصاص

بالنصح والتفضل علي بقبول الإشراف على رسالة الماستر أستاذي ومعلمي الفاضل الأستاذ "عمراني عزاة" الذي سهل لي طريقة العمل ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة ، فواجهني جيش الخطأ وراجعني جيش

الصواب ، فكان قبس الضياء في عتمة البحر وكان نعم الناصح ومنحتني الثقة والغرس في نفسي قوة

العزيمة ولم يدخر جهدا ولم يبخل علينا بثمين وقته النفيس

أتقدم الله دخر الطلبة العلم وجعل ذلك في ميزان حسناته وأرضاه بما قدم له

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذة وقسم علوم المالية والمحاسبة

عائشة

جويلية 2018

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلمه فبالحمد نبدأ الكلام وبالشكر نتوسط المقام وبالعمل والإخلاص نحقق الآمال

فشيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل عليه والأجمل أن يتذكر من كان السبب في ذلك لهذا أهدي ثمرة جهدي أولا:

الى حكمتي.....وعلمي *** الى أدبي.....وحلمي

الى طريقي.....المستقيم *** الى طريق.....الهداية

الى ينبوع الحنان، الصبر والتفاؤل والأمل

الى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية فاطمة

يا من أحمل اسمك بكل فخر *** يا من أفتقدك منذ الصغر

يا من يرتعش قلبي لذكرك

يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي رحمك الله وجعل مثواك الجنة

الى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء في نهاية مثواري الثرى

أشكرك على مواقفك النبيلة أخي محمد وزوجته، ابنه أحمد وابنته الغالية فاطمة حفظها الله ورعاها

الى الوجه المفعم بالبراءة ولحبك لنا أخي عيسى

الى توأم روحي ورفيقة دربي الى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة الى من رافقتني في كل شيء ومازال ترافقني حتى

الآن أختي خديجة

الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله الى من آثروني على أنفسهم الى من علموني علم الحياة أخواتي:

خضرة، زينب، بركاهم، زهية، الضاوية، مرزاقة، حدة وأولادها، أم بركة وأولادها

الى الروح التي سكنت روحي وسندي في الحياة

الى الذي أعتبره عند الله شهيد الى الغالي على قلبي الى من كان رفيق دربي حمزة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

الى من كان له الفضل في تعليمي وتحفيظي للقرآن الكريم الشيخ الفاضل عبد القادر بن قادة

الى الكتاكيت: أسماء، منال، ندى وفاطمة، ياسين، احمد، مروان، آدم، محمد، نوح

وعمران

عائـــــــــشة

الفهرس

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	06
المبحث الأول: عموميات حول التدقيق	07
المطلب الأول: ماهية التدقيق	07
المطلب الثاني: أنواع التدقيق وفروضه	15
المطلب الثالث: معايير التدقيق	19
المبحث الثاني:الإجراءات العملية للمراجعة	21
المطلب الأول: أوراق العمل	22
المطلب الثاني: الإثبات في المراجعة	24
المطلب الثالث: الأخطاء والغش	27
المطلب الرابع: مراجعة عناصر القوائم المالية	28
المبحث الثالث: ماهية عملية إتخاذ القرارات	33
المطلب الأول: مفهوم القرار، أنواعه وخصائصه	33
المطلب الثاني: عملية اتخاذ القرارات	37
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي ومساهمته في اتخاذ القرارات	40
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لبنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة	
تمهيد	45
المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الخليج الجزائر	46
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر	46

المطلب الثاني: نشأة وتعريف بنك الخليج	50
المطلب الثالث: مهام بنك الخليج الجزائر	55
المبحث الثاني: تقديم بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة	56
المطلب الأول: تقديم وكالة المسيلة	56
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة	57
المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الخليج والبطاقات الصادرة عنه	60
المبحث الثالث: تحليل نتائج المقابلة واختبار صحة الفرضيات	65
المطلب الأول: تحليل نتائج المقابلة	65
المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضيات	67
خلاصة الفصل	70
خاتمة	72
قائمة المصادر والمراجع	75

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي للمراجعة	08
02	أنواع القرارات	34

قائمة الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	طبيعة دور التدقيق الداخلي	41
02	دورة حياة عملية التدقيق	42
03	حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر	49
04	شبكة شركة مشاريع الكويت	49
05	قاعدة العملاء لبنك الخليج	51
06	الأصول بالدولار	52
07	الودائع بالدولار الأمريكي	52
08	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة	59

مقدمة

مقدمة:

تمهيد:

إن التغير الذي شهدته المؤسسات من حيث نشاطها ووظائفها وأهدافها وباعتبارها الوحدة الفعالة والنشطة في النسيج الاقتصادي، مايفرض عليها ضمان التسيير الحسن وفعالية نشاطاتها والاهتمام بالعمليات والإجراءات التنظيمية داخل أقسامها، وحسن اختيار القرارات مهما كان نوعها والتي تمكنها من استغلال مختلف الوسائل المادية والبشرية استغلالا أمثلا.

ولكي تتحكم المؤسسة في نشاطاتها من الضروري عليها إيجاد وسائل أو تقنيات تساعد على ذلك ومن بين أهم هذه الوسائل التدقيق أو كما يعرف بمصطلح آخر المراجعة، حيث ظهر هذا الأخير بعد ظهور النظام المحاسبي ومع كبر حجم المؤسسات الاقتصادية ورؤوس أموالها وجب الفصل بين الملكية والتسيير ومعه يظهر تخوف أصحاب الأموال من عدم تطبيق المسير تعليمات الإدارة وبمرور الزمن أصبح من المستحيل أن نجد المساهمين يشاركون في التسيير وذلك لما تتطلبه هذه الوظائف من كفاءات متخصصة بالإضافة إلى تدخل الدولة الكبير في مختلف المجالات وتوسع أجهزتها الإدارية فظهور التدقيق الذي يقوم به شخص محايد ومستقل سواء كان داخلي أو خارجي يطمئن أصحاب الأموال عن نتيجة أموالهم المستثمرة.

وبعد التحولات السياسية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال العقدين الآخرين والتي أثرت مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات العمومية منذ نهاية عشرية الثمانينات وعقد التسعينات والتي تحاول من خلالها إحداث نمط جديد للتسيير بإحلال آليات السوق محل التخطيط المركزي ولتضمن المؤسسة في مثل هذا المحيط الذي تشوبه المخاطر والمنافسة نتيجة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي وفي مثل هذه الظروف أصبحت المؤسسة في حاجة إلى التدقيق الذي لاغنى عنه في تزويد مختلف الأطراف المعنية معلومات دقيقة وذات مصداقية تمكنهم من اتخاذ القرارات.

ومن خلال ماسبق يمكن طرح السؤال الجوهري ومحاولة الإجابة عنه من خلال هذا البحث يمكن صياغته كالآتي:

ما هي أهمية التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات ؟

وللإجابة على هذا السؤال يتطلب منا تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي لتدقيق الحسابات؟
- ما هو الإطار المفاهيمي لاتخاذ القرارات؟
- ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات؟

الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة سابقة الذكر ننطلق من الفرضيات الأساسية التالية:

- ✓ للتدقيق المحاسبي دور مهم في المؤسسة وبالخصوص التدقيق الداخلي.
- ✓ يجب على المؤسسة اتخاذ القرارت التي تتماشى مع أهدافها.
- ✓ يساهم التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية لأن التدقيق المحاسبي يعتبر كمرحلة نهائية في مجال الدراسات المحاسبية.
- حاجة المؤسسات لمثل هذه الآلية بغية تحقيق الكفاءة في الإدارة.
- نذكر للدارسين لعلم التدقيق بأنه علم قائم بحد ذاته له أصوله وقواعده ومفاهيمه وإجراءاته وهو يجمع أكثر من علم.
- أهمية التدقيق الداخلي وعملية اتخاذ القرار بالنسبة للمؤسسة.
- دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار.
- كون الموضوع يدخل في صميم التخصص.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من أهمية موضوع التدقيق المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار، كونه يساعد على تجاوز الصعوبات والمشاكل التي تواجه المنظمات والإدارات، والتي تحتاج إلى حلول غير تقليدية أو غير روتينية ينبغي على المدقق الداخلي إيجادها، ومن الضروري إظهار عمل المدقق الداخلي ومهارته كإحدى الوسائل الهامة والضرورية لتجاوز هذه الصعوبات.

أهداف البحث:

- إبراز مفهوم التدقيق المحاسبي.
- إبراز مفهوم اتخاذ القرار.
- أهمية ودور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار بالبنوك.

صعوبات البحث:

من ابرز الصعوبات التي واجهناها هي عند قيامنا بالتربص التطبيقي وعدم حصولنا على ملاحق تدعم بحثنا.

الدراسات السابقة:

1- قرش محمد عبد السلام: دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

حيث اهتم الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة كيف تعمل المراجعة الداخلية بجميع مقوماتها في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، ومدى تطبيق المراجعة الداخلية في المؤسسة الجزائرية ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات، وذلك بالتطبيق على الشركة الوطنية للأشغال في الآبار، حيث تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية، التي تساعدها على التحكم في إدارتها بشكل الفعال، فتسعى دائما إلى تبني أنظمة رقابية تؤهلها إلى تحقيق

أهدافها الإستراتيجية، فكان بذلك للمراجعة الداخلية دورا كبيرا في عملية صنع القرارات بمختلف أنواعها وأساليبها في المؤسسة، الأمر الذي جعلها تحقق نتائج متلاحقة.

2- فاطمة بعوج: دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار- دراسة الحالة للمؤسسة الجزائرية للنسيج والتجهيز SONITEX -بسكرة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

حيث خلصت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يساعد في خلق الثقة بين مصالح المؤسسة والإدارة العليا باعتبار أن التدقيق الداخلي هو المرجع الأساسي للمعلومات والبيانات الدقيقة لاتخاذ القرارات السليمة والمناسبة، وذلك من خلال التوجيه والإرشاد الذي يقدمه المدقق الداخلي لمتخذ القرار.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية التي تم طرحها واختبار صحة الفرضيات التي وضعناها وهو المناسب لهذا النوع من الدراسات.

هيكل البحث:

تم تقسيم بحثنا إلى فصلين:

نعرض في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول التدقيق المحاسبي وفي المبحث الثاني الإجراءات العملية لعملية المراجعة، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى ماهية عملية اتخاذ القرارات.

أما الفصل الثاني الذي تناولنا فيه مقابلة مع أحد موظفي بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة، حيث تناولنا في المبحث الأول لمحة عامة حول بنك الخليج الجزائر، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه تقديم لبنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة، أما المبحث الثالث فكان لعرض تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق

المطلب الأول: ماهية التدقيق

المطلب الثاني: أنواع التدقيق وفروضه

المطلب الثالث: معايير التدقيق

المبحث الثاني:الإجراءات العملية للمراجعة

المطلب الأول: أوراق العمل

المطلب الثاني: الإثبات في المراجعة

المطلب الثالث: الأخطاء والغش

المطلب الرابع: مراجعة عناصر القوائم المالية

المبحث الثالث: ماهية عملية إتخاذ القرارات

المطلب الأول: مفهوم القرار، أنواعه وخصائصه

المطلب الثاني: عملية اتخاذ القرارات

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي ومساهمته في اتخاذ القرارات

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات ميدان شاسع شهد تطورات كثيرة وبشكل ملحوظ ومتواصل أدت به إلى أن يحتل أهمية بالغة في ترشيد القرارات، لذلك حاولنا أن نسلط الضوء على بعض العموميات والمفاهيم المتعارف عليها في هذا الميدان من خلال المباحث الواردة فيه وبشيء من التفصيل والتوضيح في المطالب التي تضمنتها هذه المباحث.

وذلك من اجل تحديد الإطار العام كله وتناول جوانبه المختلفة في ثلاث مباحث انطلاقا من عموميات حول التدقيق في المبحث الأول والذي يشتمل على ماهية التدقيق، أنواعه وفروضه بالإضافة إلى معايير التدقيق، وكذلك في المبحث الثاني الإجراءات العملية للمراجعة أو التدقيق وصولا إلى المبحث الثالث الذي يتضمن اتخاذ القرارات.

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق المحاسبي

إن التطورات اللاحقة بعملية التدقيق كانت رهينة الأهداف المرجوة منها من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطويره، لذا فان التدقيق المحاسبي يعتمد على مبادئ وفرضيات تجعله يتماشى مع التغيرات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: ماهية التدقيق المحاسبي

أولا: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها. وهكذا نجد كلمة مراجعة، تدقيق **Auditing** مشتقة من الكلمة اللاتينية **Audire** ومعناها يستمع.[1]

ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص.[2]

بذلك سنورد جدول نميز فيه مختلف بين المراحل التاريخية للمراجعة

[1] احمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان،ط1،2015،ص07.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006،ص07.

الجدول رقم (1): التطور التاريخي للمراجعة:

المدة	الآمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك،الإمبراطور،الكنيسة الحكومة.	رجل الدين، كاتب.	معاقبة الصراف على اختلاس الأموال، حماية الأموال.
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب.	منع الغش ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول.
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة او قاني.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.
ابتدءا من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش الع العالمي.

المصدر: محمد التهامى طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص07،08.

ثانيا: مفهوم التدقيق:

سنحاول في الجزء تقديم أهم التعاريف التي قدمت للتدقيق(المراجعة) والتي هي :

1- عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها:"عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".[1]

2- تدقيق الحسابات هو عملية جمع وتقويم أدلة الإثبات وإعداد التقارير التي تعكس مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة مقدما، ويجب أن تتم هذه العملية بواسطة شخص فني مستقل محايد.[2]

3- وعرف Bonnault et Germond " التدقيق على انه اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية وجودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة". [3]

4- وكما عرفت المراجعة(التدقيق) هي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية جدول حساب النتائج.[4]

5- أيضا يمكن تعريف المراجعة(التدقيق)هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات.[5]

---

[1] محمد التهامى طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 09.

[2] نجاة تونسي، **تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة الأسواق المالية، مستغانم، ص 129.

[3] صباح بن ناصر، **دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل**، مذكرة ماستر تخصص تدقيق ومراقبة تسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 03.

[4] زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص17.

[5] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص06.

ويمكن في هذا المجال وضع تعريف شامل للتدقيق يغطي المفهوم والأهداف الحديثة للتدقيق:

تدقيق الحسابات هي عملية فحص منظم للمعلومات بواسطة شخص فني مؤهل ومستقل عن معدي ومستخدمي المعلومات، بقصد جمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات موثوق فيها وإيصال نتيجة الفحص والتحقق إلى مستخدم المعلومات، كما تشمل عملية تدقيق الحسابات حديثا تقييم القرارات التي تتخذ على ضوء المعلومات المعدة، وفقا لمعايير مهنة تدقيق الحسابات المتعارف عليها دوليا.

ويعني هذا التعريف أن تدقيق الحسابات هي عملية فحص وتقييم مدى سلامة ومصداقية البيانات المدعمة بمستندات تثبت حدوث وإتمام العمليات والأحداث المالية، في ضوء أدلة وقرائن إثبات كافية موثوق فيها ومتفق عليها، ومعاينة الأصول وعمل الاستقصاءات اللازمة داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، للتأكد والاقتناع بمدى صحة وسلامة وعدالة نتائج الأعمال، والتحقق من مدى دقة وعدالة المركز المالي في نهاية السن المالية، ومن ثم إعداد تقرير فني محايد يرفع للجهات والطوائف المتعددة، التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات.[1]

وبتحليل التعريف السابق يتضح الآتي:

أن تدقيق الحسابات (Audit) ترتكز على القيام بعمليات أساسية هي:

1- الفحص « Examination »

2- التحقيق« Verification »، 3- التقييم« Evaluation »، 4- التقرير « Reporting ».

[1] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص ص17،18.

- الفحص: يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.[1]
- التحقيق: يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معنية وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة.[2]
- التقييم: ويقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي في ظل الأسس والسياسات وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها حتى يطمئن المدقق إلى صحة وسلامة عمليات التقييم.[3]
- التقرير: أي بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير موجه إلى الأطراف المعنية سواء داخلية أو خارجية.[4]

وبتتبع عملية تدقيق الحسابات يتضح أنها تعتمد في القيام بها أساسا على الجهد الذهني بصفة أساسية.

فالناتج النهائي لعملية تدقيق الحسابات أساسا هو إبداء رأي (oppinion) مهني فني، ويقصد بهذا إبداء وجهة نظر أو تقدير أو تقييم فالرأي لايعدو أن يكون اتجاها ذهنيا يعتمد على عمل ذهني.

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 11.

[2] صالح مرصاد، محمد الأمين طفيش، **المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية**، مذكر ليسانس، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص03.

[3] محمد فضل سعد، خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص19.

[4] فاطمة بعوج، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إتخاد القرار**، مذكرة ماستر اكاديمي، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص07.

ثالثا: أهداف التدقيق وأهميته

1- أهداف التدقيق:

انطلاقا من التطور التاريخي للمراجعة والتعاريف المقدمة لها يظهر لنا جليا تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى، لذلك سنورد الأهداف المتوخاة من المراجعة(التدقيق) في النقاط التالية:

أ. الوجود(الحدوث): يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف مراجعة كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المراجع الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول والحقوق موجودة فعلا، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم فإن مسؤولية المراجع تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر، وبالطبع فإن إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل.[1]

ب. الملكية والمديونية: تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها. فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى، فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية.[2]

ج. الشمولية: يقصد بهذا أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوف المالية، أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقييدها عند حدوثها في وثيقة أولية

---

[1] وليام توماس، امرسون هناي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، تر احمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1989،ص 320.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص16.

تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبيا، عدم وجود هذه الوثيقة الأولية يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية.[1]

د. **التقييم والتخصيص:** يعني هذا الهدف هو تقييم الأحداث المحاسبية وفق للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق أملاك الاستثمارات وإطفاء المصاريف الإعدادية ثم تخصيص العملية في الحسابات المعنية وذلك من أجل تقليل فرص ارتكاب الخطاء والغش وضمان ثبات الطرق المحاسبية من دورة لأخرى مع الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.[2]

هـ. **العرض والإفصاح:** تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح القوائم هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات، التي أعدت وفقا لمعايير الممارسة المهنية، وثم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية. إن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة.

و. **إبداء رأي فني:** يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير، وفي إطار ماتمليه المراجعة القيام بالفحص والتحقق من العناصر الآتية:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول؛
- مراقبة عناصر الخصوم؛
- التأكد متن التسجيل السليم للعمليات؛
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة؛
- محاولة كشف أنواع الغش ،التلاعب والأخطاء؛

[1] زاهرة توفيق سواد، مرجع سابق، ص21.

[2] بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص ص10،09.

- تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة ككل؛
- تقييم الأهداف والخطط؛
- تقييم الهيكل التنظيمي.

في الأخير نشير إلى أن الأهداف المتوخاة من المراجعة هي إحدى الأهداف الكلية للمؤسسة، وإذا مانجحت المراجعة في تحقيق أهدافها فهي بذلك تسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.[1]

2- أهمية التدقيق:

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لاغاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين، والمستثمرين الحاليين والمستقبليين والبنوك ورجال الأعمال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة ونقابات العمل وغيرها.

إن إدارة المشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص ان تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم اكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة.

أما البنوك التجارية والصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها، كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي.

أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتحديد الأسعار، وتقرير الإعانات لبعض

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص18،19.

الصناعات ...الخ، كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وماشابه.[1]

المطلب الثاني: أنواع التدقيق وفروضه

أولا: أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة للتدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر الى عملية التدقيق من خلالها. ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة. وعليه يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى مايلي:

1- من حيث نطاق عملية التدقيق: scope of Audit

أ. التدقيق الكلي(المراجعة الكاملة): إن المقصود بالمراجعة الكاملة هي المراجعة التي تخول للمراجع إطارا غير محددا للعمل الذي سيؤديه، وفيها يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من أعمال. ويعتبر مراجع الحسابات مسؤولا عن أي أضرار تنشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل، أو نتيجة الفشل في ممارسة المهارة والعناية المطلوبة منه القيام بها.

ب. المراجعة الجزئية: والمقصود بها هو العمل الذي يقتصر فيه عمل المراجع على بعض العمليات المعينة أو هو بمثابة ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع للعمليات المالية، ولا يكون المراجع مسئولا في هذا النوع من المراجعة عن أي أضرار تنشأ أو يتم اكتشافها بالرجوع إلى الدفاتر أو حسابات أو مستندات معينة تكون الحدود المفروضة على المراجع قد منعته من فحصها. ويجب على مراجع الحسابات في حالات المراجعة الجزئية عمل اتفاق كتابي يحدد فيه المطلوب منه القيام به.[2]

---

[1] خالد امين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 04، 2007، ص15.

[2] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**،دارالوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص15.

2- من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق Timing of Audit

أ. **تدقيق نهائي:** وهو قيام المدقق بالتدقيق بعد انتهاء الأعمال (التدقيق على نتيجة الأعمال).

ب. تدقيق مستمر: يقوم المدقق بتدقيق الأنشطة طوال الفترة.[1] أو هو قيام المراجع بالفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة.[2]

3- من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق Staff of Audit

أ. **التدقيق الداخلي:** ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمؤسسة، وذلك من أجل حماية أموال المؤسسة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق اكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

ب. التدقيق الخارجي: وغرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعنية. ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عم إدارة المشروع.ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقل[3].

4- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات:

أ. **المراجعة الشاملة (التدقيق الشامل):** وتعني أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات أي أن يقوم بمراجعة جميع المفردات محل الفحص.

---

[1] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006،ص 54.

[2] اسماعيل بوقاسمي واخرون، **المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية**، مذكرة ليسانس، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2012، ص19.

[3] خالد امين عبد اللهن مرجع سابق، ص30.

ب. المراجعة الاختبارية: وفي هذه الحالة يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم باختبار عدد من المفردات(عينة) لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموعة المفردات التي تم اختبار هذا الجزء منها.[1]

5- من حيث مدى درجة الإلزام:

أ. **التدقيق الإلزامي:** وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث نص المشرع على إلزامية تعيين مدقق يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من التدقيق.

ب. التدقيق الاختياري: هو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني، ويطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي شركات التضامن والشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي.[2]

ثانيا: فروض التدقيق

تقوم المراجعة على جملة من الفروض يتخذ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليه في عمليات المراجعة المختلفة، لذلك سنورد أهم الفروض التجريبية لها في الآتي:

1- قابلية البيانات للفحص: تتمحور المراجعة على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى. تتمثل هذه المعايير في العناصر التالية:

- ملائمة المعلومات.
- قابلية الفحص.

[1] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة واليات التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص36.

[2] فاطمة بن يحي، **تطور التدقيق المحاسبي في الجزائر في القانون 10-01**، مذكرة ليسانس، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2012،ص05.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص14،13.

[3] احمد قايد نورالدين، مرجع سابقن ص14.

- عدم التحيز في التسجيل.
- قابلية القياس الكمي.

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجعة والإدارة: يقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين المراجع والإدراة، من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المراجع بغية اتخاذ على أساسها قرارات صائبة، والعكس كذلك بالنسبة للمراجع يمده بمعلومات يستطيع أن يبدئ على أساسها رأي فني محايد صائب على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية.

3- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء وتوطئة: يثير هذا الفرض مسؤولية المراجع عم اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطئ فيها خاصة عند تقييده بمعايير المراجعة المتفق عليها.[1]

4- وجود نظام للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء: إن وجود النظام السليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ، لكن لايبعد إمكانية حدوثه فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة ووجود هذا الفرض يعمل على جعل عملية التدقيق عملية اقتصادية كباقي الفروض.[2]

5- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يعني هذا الفرض ان مراقبي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعنية، وفي الوقت نفسه تكون لهم سندا لتعضيد آرائهم، ويشبه ذلك ماتقتبسه المراجعة من مبادئ إحصائية فيما يتعلق بالمعاينة الإحصائية.

6- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل: نجد أن هذا الفرض مستمد من أحد الفروض المحاسبية وهو فرض استمرا المشروع. ويعني

[1] محمد التهامى طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص 13،14.

[2] أحمد قايد نور، مرجع سابق،ص14.

أن مراقب الحسابات إذا اتضح له أن إدارة المشروع رشيدة في تصرفاتها عند شراء أحد الأصول مثلا–وان الرقابة الداخلية سليمة فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك، والعكس صحيح.

7– مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط: رغم تعدد الخدمات التي يستطيع مراقب الحسابات أن يؤديها لعميله، فإنه عندما يطلب منه إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها.

ويشير هذا الفرض موضوع"استقلال"مراقب الحسابات في أداء عمله. ويمثل استقلال مراقب الحسابات سندا أساسيا لعملية المراجعة. ومن ثم فأي عمل يقصد به التقليل من هذا الاستقلال يجب أن يدرس بجدية.[1]

المطلب الثالث: معايير التدقيق

أولا: المعايير العامة أو الشخصية

هذا الفرع يحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات ويتكون من ثلاث معايير:

1– التأهيل العلمي والعملي للمدقق: يتمثل ذلك في مايلي:

- التأهيل العلمي والدراسي.
- التأهيل العلمي والخبرة المهنية.
- الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء الجداول التالية:

–جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين.

–جدول المحاسبين أو المدققين .

–جدول مساعدي المحاسبين أو المدققين.

[1] محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص ص 22،23.

-الخبرة العلمية في مجال الممارسة العملية للتدقيق واستمرار التعلم أثناء الممارسات مع تلقي التدريبات الكافية الرسمية وغير الرسمية، أن توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العلمية والتدريب الكافي تحقق في مجملها مستوي الكفاءة الأزمة للمدقق للقيام بعمله وحسن أداء وتحسين فعالية أداءه.

2- قاعدة الاستقلال:

تتوقف على استقلاليته وحياده في إبداء رأيه ولا يوجد درجات في عدم الاستقلال، يجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال فالأول يخص الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهمة،وتحكمه معايير ذاتية مما يؤدي على التحرر من الرقابة أو السلطة العليا إذ يعتمد على نفسه ولا يكون تابعا لعملية إبداء الرأي والثاني خاص باستقلال التدقيق، فهو مرتبط بعملية إبداء الرأي في القوائم المالية ويعني ذلك التزام المدقق بالموضوعية وعد التحيز عند إبداء رأيه.

3- قاعدة العناية المهنية الملائمة:

تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق وعلى درجة ودقة القيام بمهامه، ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم ويتطلب أداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية التدقيق إلى استخدام العينات والخيارات فإن كل بند يتم اختياره للاختبار يجب أن يتم فحصه بعناية مهنية مناسبة.[1]

ثانيا: معايير العمل الميداني:

وهي التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق المراجعة وفي هذا الإطار نجد ثلاث معايير تتمثل فيما يلي:

1- يجب وضع خطة وافية للعمل والإشراف بشكل كاف على أعمال المساعدين.

[1] زاهرة توفيق سواد، مرجع سابق، ص ص32،33.

2- يجب القيام بدراسة سليمة وتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلية المتبع كأساس لتقرير مدى الاعتماد عليه وبالتالي تحديد كمية الاختبارات التي تقتصر عليها إجراءات المراجعة.

3- يجب الحصول على قدر كافي من أدلة الإثبات عن طريق الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات كأساس سليم يستند عليه في التعبير عن القوائم المالية موضع الفحص.[1]

ثالثا: معايير إعداد التقرير:

وهي المعايير والضوابط التي تحكم إعداد تقرير المراجعة باعتباره المنتج المادي الأساسي للمراجع الذي عن طريقه يوصل المعلومات المبلغة لأغلب المستخدمين، وتتضمن أربعة معايير أساسية هي:

1- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

2- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في الفترة السابقة(الثبات).

3- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ماتتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك(الإفصاح المناسب).

4- يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة أو امتناعه عن إبداء الرأي في الحالات التي يتعذر فيها الإفصاح عن هذا الرأي (التعبير عن الرأي).[2]

المبحث الثاني:الإجراءات العملية للمراجعة.

تعتبر الإجراءات العملية أسلوب فعال ،يمكن المراجع من تحقيق الهداف المتوخاة من عملية المراجعة في ظل معاييرها،إذ تملي على المراجع تكوين ملف للعمل وتحديد الوسائل الكفيلة لإثبات الأحداث التي تبنى من ورائها كشف الأخطاء والغش والقيام بفحص العمليات

[1] احمد عبد المولى واخرون، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، القاهرة، 2007، ص ص54،55.

[2] امين السيد أحمد لطفي، **كيف تراجع حسابات منشأة**، القاهرة، 2006،ص ص34،35.

التي تقوم بها المؤسسة والتحقق من عناصر القوائم المالية لها لذا سنتطرق في هذا الجزء إلى النقاط التالية:

- أوراق العمل .
- الإثبات في المراجعة (أدلة الإثبات).
- الأخطاء والغش.
- مراجعة عناصر القوائم المالية.

المطلب الأول : أوراق العمل

تعتبر أوراق العمل دليلا ماديا فعليا عن الوقت المستغرق في عملية المراجعة وحجة تبرز فصول أطوارها.

أولا: تعريف أوراق العمل (أوراق المراجعة):

تم تعريف أوراق العمل حسب النشرة (41) من معايير المراجعة الأمريكية على أنها السجلات التي تحتفظ بها المراجع والتي تشمل الإجراءات التي تم تطبيقها، والاختبارات التي تم تنفيذها والمعلومات التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات ذات الصلة التي تم التوصل إليها من خلال المراجعة .

ويجب أن تحتوي أوراق المراجعة (العمل)على جميع المعلومات التي يرى المراجع ضرورتها لأداء المراجعة على نحو ملائم ولتوفير الدعم لتقرير المراجعة.[1]

ثانيا : أهداف أوراق العمل (أوراق المراجعة):

تتمثل أهداف أوراق المراجعة فيما يلي:

أ. مساعدة المراجع على تقديم تأكيد مناسب بأن المراجعة قد تم أداؤها وفقا لمعايير المراجعة المعتمدة.

ب. تعتبر الأساس لتخطيط المراجعة.

[1] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص154.

ج. تعتبر سجلا للأدلة التي تم تجميعها ونتائج الاختبارات.

د. تعتبر الأساس لفحص المشرفين والشركاء.

هـ. تعتبر الأساس لإعداد تقرير المراجعة.

إلى جانب هذه الأهداف:يوجد استخدامات متعددة لأوراق المراجعة، حيث يمكن استخدامها كأساس لإعداد الإقرار الضريبي وكأساس لإعداد تقارير متعددة.كما أنها تستخدم كمصر للمعلومات التي يمكن من تحقيق الاتصال مع كل من لجنة المراقبة والإدارة بخصوص أمور عديدة مثل ضعف نظام الرقابة أو التوصيات المتعلقة بالتشغيل.[1]

ثالثا: أنواع أوراق العمل :

تقسم أوراق العمل وبصفة عامة إلى قسمين رئيسيين:الملف الدائم والملف الجاري.

1- الملف الدائم:

يتضمن هذا الملف بيانات تاريخية معينة عن الشركة التي يستفيد منها المراجع المستمر في مراجعة شركة العميل من سنة إلى أخرى. والتي تعطي المراجع الجديد فكرة مبدئية عن شركة العميل ،كما أنه عندما يحل مراجع محل مراجع في أداء المهمة فغن هذا الملف الدائم لايتغير ،أو قد يطلب تغييرا أو تحديثا طفيفا من سنة إلى أخرى.

يحتوي الملف الدائم على بيانات أهمها:[2]

أ. عقد تأسيس الشركة إذا ماكان متاحا .

ب. اللوائح الداخلية.

ج. الخرائط التنظيمية والبيانات الأخرى المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية.

د. الترتيبات أو الشروط المالية الدائمة للشركة .

هـ. العقود مع مسؤولي الشركة الكبار(عقود طويلة الأجل).

و. تحليلات أهم حسابات الميزانية.

---

[1] مرجع سابق، ص155.

[2] وليام توماس، امرسون هناي، مرجع سابق، ص ص280،279.

ي. نتائج الفحص التحليلي .

ك. ملخصات محاضر إجتماعات مجلس الإدارة.

ل. تقدير الوقت اللازم لمراجعة إجماليات القوائم المالية.

2- الملف الجاري:

يشمل بيانات جارية مرتبطة بعملية المراجعة التي يقوم بها المراجع هذا العام، ويتضمن هذا الملف مايلي:[1]

أ. نسخة من خطاب التعيين(عقد أو قرار الهيئة العامة).

ب. بيان بأسماء المراجعين السابقين وخطاب المجاملة.

ج. نسخة من مراسلاته مع العميل الذي يراجع حساباته.

د. نسخة من تقريره عن نتيجة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

هـ نسخة من برنامج المراجعة الذي أعده لعملية المراجعة.

و. ملخص من محاضر جلسات مجلس الإدارة والهيئة العامة خلال العام.

ي. ميزان المراجعة النهائي وموازين المراجعة الشهرية(الدورية).

ك. الكشوف التحليلية لبنود المصروفات والإيرادات ومفردات الميزانية العمومية.

ل. ملخص لقيود التسوية التي أجريت في نهاية الفترة.

م. محاضر الجرد المختلفة، نقدية، بضاعة، مشتريات.

س. نسخة عن التقارير الدورية للمراجع ومساعديه، المرتبطة بفحص الحسابات والدفاتر.

ع. نسخة من تقرير المراجع النهائية.

المطلب الثاني: الإثبات في المراجعة

إن الإثبات في التدقيق يعنى كل مايمكن أن يتحصل عليه المدقق من أدلة وقرائن محاسبية وغيرها مما يدعم به رأيه الفني حول صحة القوائم المالية ككل.[2]

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص73.

[2] احمد قايد نور الدين، مرجع سابقن ص 69.

أولا: أنواع أدلة الإثبات

هناك العديد من أنواع أدلة الإثبات وقرائنه في التدقيق وأهمها:[1]

1- الوجود الفعلي.

2- المستندات المختلفة المؤيدة للعمليات سواء أنشأت داخل المؤسسة أم خارجه.

3- الإقرارات المكتوبة من إدارة المؤسسة.

4- الإقرارات المكتوبة من أشخاص خارج المؤسسة.

5- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.

6- نتائج تتبع الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد البيانات.

7- صحة الأرصدة من الناحية المحاسبية.

ثانيا: وسائل الحصول على أدلة الإثبات

هي مجموعة الطرق التي يستخدمها المراجع في تجميع الأدلة والبراهين وتسمى بوسائل أو أدوات المراجعة، وهي عبارة عن إجراءات المراجعة والمتمثلة فيما يلي:[2]

1- الإجراءات الرئيسية:

أ. **الاختبار:** يطلق على معاينة الأصول وبالذات الملموس منها مثل الأصول الثابتة- النقدية-البضاعة، للتأكد من جودتها من الناحية الكمية والنوعية.

ب. الفحص: وهي معاينة متعلقة بالسجلات والمستندات المحاسبية وغير المحاسبية وذلك لتحقيق هدف الملكية مثل فواتير الشراء، محاضر استلام البضائع. والمستند يمكن أن يكون دليلا للإثبات يمكن الاعتماد عليه كلما كان من خارج المؤسسة ويكون على درجة قليلة من الأهمية إذا كان دخل المؤسسة.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص127.

[2] زاهرة توفيق سواد، مرجع سابق، ص ص 25،24،23.

ج. **الملاحظات:** وهي طريقة مباشرة للحصول على دليل الإثبات وتستخدم لتحقيق الأهداف المتعلقة بصحة وشرعية العمليات المالية، يحق للمراجع القيام بزيارات ميدانية للأقسام المختلفة وخصوصا في أول عملية مراجعة له بالمؤسسة.

د. **المصادقات:** وهي وسيلة للحصول على دليل الإثبات من أطراف خارج المؤسسة كالمدينين والدائنين والبنوك ومخازن الإيداع العامة.

هـ. **المصادقات الموجبة:** وفيها يطلب من العميل الرد إذا تطابق هذا الرصيد مع دفاتره وإذا كان يوجد أي خلاف يجب أن يرد عليه.

و. **المصادقات السالبة:** وبطلب من العميل الرد إذا لم يتطابق الرصيد مع الرصيد الذي في طرفه.

ي. **المصادقة العمياء:** وهي شهادة ترسل لطرف خارج المؤسسة يطلب منه المراجع جميع التفاصيل التي تربطه وعلاقته بالمؤسسة تحت المراجعة وخاصة مديونية المؤسسة.

ك. **الاستعلام أو الاستفسار:** وهو عبارة عن توجيه أسئلة للجهات المختصة تتعلق بالنشاط والعمليات المختلفة. وتعد مصدر مهم للبيانات ويمكن أن تكون شفاهة أو كتابة.

2- الإجراءات الفرعية:

أ. **تدقيق العمليات الحسابية:** وهذا الإجراء للتحقق من بعض الأرصدة المهمة بناءا على العمليات الحسابية التي نتج عنها الرصيد.

ب. **المقارنة أو المطابقة:** تتم بين الفترات المحاسبية المختلفة وذلك لملاحظة الانحرافات غير العادية في أي بند من البنود.

ج. **الفحص التحليلي الإنتقادي:** يساعد في اكتشاف الأحداث غير العادية في البيانات المسجلة.

المطلب الثالث: الأخطاء والغش:

أولا: الخطأ

1- تعريف الخطأ: يقصد بمصطلح الخطأ المالي عدم التطابق مع ما يجب أن يكون عليه العنصر، أما خطأ الالتزام هو خروج الإجراءات عن الضروري واللازم عمله عن ما هو محدد له.[1]

2- تصنيف الأخطاء:

هناك عدة تصنيفات للأخطاء، أهمها:[2]

- الأخطاء نتيجة السهو، قد يكون السهو سهو كلي أو سهو جزئي.
- الأخطاء الإرتكابية: هي أخطاء في العمليات الحسابية(جمع، طرح، ضرب...).
- الأخطاء في التوجيه المحاسبي.
- الأخطاء المتكافئة.

ثانيا: الغش

1- تعريفه: هو تعمد إخفاء البيانات أو تعديلها، بغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف أخر، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته أو الحصول على أصول وممتلكات المؤسسة لاستخدامها في الأعمال الخاصة، أو التحريف المتعمد للمعلومات المالية من قبل موظفي الشركة أو طرف ثالث.[3]

2- أنواع الغش:

هناك أنواع عدة للغش نذكر منها:[4]

- غش واحتيال العاملين(مثل سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها أخطاء في السجلات المحاسبية.

---

[1] محمد فضل سعد، خالد راغب الخطيب، مرجع سابقن ص 39.

[2] عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات (1)**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013،ص ص71،72.

[3] مرجع سابق، ص74.

[4] زاهرة سواد توفيق، مرجع سابق، ص180.

- غش واحتيال الإدارة(الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بغرض تحريف وتغيير المركز المالي).
- عدم إثبات واردة إلى المخازن.
- عدم إثبات مبيعات نقدية وأخذ مبلغ النقدية المحصلة.
- تخفيض الالتزامات الواقعة على المؤسسة.
- عدم خصم أوراق القبض المرفوضة من رصيد أوراق القبض.
- تضخيم المشتريات باحتساب بضاعة متعاقد عليها.
- عدم خصم الديون المعدومة من رصيد المدين.
- إثبات مصروفات ايرادية كمصروفات رأسمالية.

المطلب الرابع: مراجعة عناصر القوائم المالية

بغية الوقوف على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال قوائم مالية ختامية تعكس وضعيتها عناصر حسابات الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج، ينبغي على كل عنصر أن يعكس الأتي:

- **الكمال:** يعني كل العمليات المتعلقة به قد تم تسجيلها محاسبيا.
- **الوجود:** يعني الوجود الفعلي للعناصر المادية.
- **الملكية:** يعني حق المؤسسة في كل عناصر الأصول والتزاماتها بالنسبة لعناصر الخصوم.
- **التقييم:** أي كل الأرصدة المتعلقة بالعناصر تم تقيمها بشكل سليم.
- **التسجيل المحاسبي:** يعني كل العمليات تم تسجيلها محاسبيا بشكل سليم.

سنتناول في هذا البند مراجعة عناصر القوائم المالية من خلال التطرق إلى النقاط التالية:[1]

- ✓ التحقق من الأصول الثابتة؛
- ✓ التحقق من المخزونات؛

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 148.

- ✓ التحقق من الحقوق والديون؛
- ✓ التحقق من الأموال المملوكة؛
- ✓ التحقق من الأعباء والنواتج؛

أولا: التحقق من الأصول الثابتة:

تشتمل على عناصر الاستثمارات (أراضي، تجهيزات الإنتاج، تجهيزات اجتماعية، تركيبات)، حيث تعتبر هذه العناصر قليلة الحركة وكونها تتميز بالدوام لعدة سنوات، حيث يقوم المراجع بالتحقق منها عبر الأتي:

1. **الكمال:** حيث يقوم المراجع بالتأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية وبالسبة لكل عنصر تعكس الواقع الحقيقي له.
2. **الوجود:** يتم التأكد من الوجود من خلال مقارنة الجرد الفعلي لهذه الأصول بما هو مسجل فعلا في دفاتر وسجلات المؤسسة.
3. **الملكية:** يتم التحقق من الملكية من خلال فواتير الشراء أو عقود تثبت ملكية المؤسسة للأصل موضوع المراجعة.
4. **التقييم:** يتم التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة وبالتأكد من صحة التقييم الأولي للأصل من خلال تسجيل ثمن شرائه زائد المصاريف التي تحملتها المؤسسة لقاء الحصول عليه، كما يتحقق من صحة حساب وتسجيل إهتلاكه تبعا للطريقة المحددة(ثابت، متزايد، متناقص)، مع مراعاة الثبات في طرق الإهتلاك من سنة إلى أخرى وطرق التقييم للأصول الثابتة(التقييم وفقا لسعر السوق أو التكلفة التاريخية).
5. **التسجيل المحاسبي:** يعمل المراجع على التحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة ومرفقة معه.

ثانيا: التحقق من المخزونات:[1]

تشتمل المخزونات على كل العناصر التي تمر على المخزون سواء التي تنتجها المؤسسة من منتجات تامة أو نصف مصنعة، أو التي وصلت إلى مرحلة معينة من الإنتاج عند تاريخ إقفال الدورة المحاسبية أو المشتريات المختلفة، حيث يقوم المراجع بالتحقق من هذه العناصر من خلال الأتي:

1. **الكمال:** تظهر القوائم الختامية معلومات محاسبية حول مخزون أخر المدة، لذا يقوم المراجع بالتحقق من أن هذه المعلومات كانت نتيجة لمعالجة محاسبية سليمة مفادها أن كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيلها محاسبيا ولم يحذف أو ينسى المحاسب أية عملية، ليؤكد بعدها صحة هذه المعلومات.
2. **الوجود:** وذلك من خلال التأكد من أن المخزون موجود فعلا على مستوى المخازن، وذلك بالوقوف على واقع عملية الجرد وتوجيهها وفق ما تنص عليه التشريعات المعمول بها، كما يعمل على التأكد من أن كل عنصر ن عناصر المخزون يوافق التسجيل على القائمة النهائية للعناصر المخزنة.
3. **الملكية:** تعتبر عناصر المخزونات داخل المؤسسة ملكا لها إلى غاية إثبات العكس، لذا يجب على المراجع أن يتحقق من ملكية المؤسسة للعناصر، انطلاقا من مراجعة العمليات المختلفة، كما يجب أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارجها.
4. **التقييم:** وذلك من خلال التحقق من ثبات طرق التقييم المتعلقة بالمخزونات من سنة إلى أخرى، وتبني طريقة واحدة لتقييم المخرجات من المخزونات.
5. **التسجيل المحاسبي:** يسعى المراجع إلى التحقق من أن كل العمليات المتعلقة بالمخزونات تم تسجيلها وفق ما تنص عليه المبادئ المحاسبية وأن كل الوثائق المدعمة للتسجيل موجودة فعلا ومرفقة معه.

[1] مرجع سابق، ص ص153،152،151.

ثالثا: التحقق من الحقوق والديون:

تمثل الديون إلتزاما على المؤسسة تجاه الغير والعكس صحيح، لذا نستطيع أن نقول ان الديون هي نتيجة تدفق مادي أو مالي إلى المؤسسة، أما الحقوق فهي نتيجة تدفق مادي أو مالي خارج المؤسسة، لذا وجب على المراجع التحقق من الحقوق والديون ومن أرصدتها وكذا مكوناتهما، حيث يمكن التحقق من هذين العنصرين من خلال النقاط التالية:

1. **الكمال:** تظهر المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة إلى مستعملها معلومات حول الديون والحقوق من خلال إظهار أرصدة مالية لكل حساب انطلاقا من تفاعل العمليات المختلفة سواء كانت سلبا أم إيجابا وأخذ الرصيد الأولي لكل حساب، لذا وجب على المراجع أن يتحقق من التسجيل المحاسبي لكل العمليات بغية الوقوف على معلومات محاسبية معبرة.
2. **الوجود:** يتم التحقق من الوجود الفعلي للحقوق والديون من خلال القيام بالمقاربات الضرورية بين ما هو مسجل محاسبيا وبين ما هو مسجل عند الغير.
3. **الملكية:** ينبغي على المراجع التأكد من أن كل الديون والحقوق المسجلة في القوائم المالية الختامية لها علاقة مباشرة مع المؤسسة، فالحقوق حق لها والديون التزاما عليها.
4. التقييم: يستعمل المراجع المراجعة المستندية والحسابية للوقوف على تقييم سليم لحقوق وديون المؤسسة وفق طرق معتمدة للتقييم.
5. **التسجيل المحاسبي:** يجب تسجيل الحقوق والديون وفق مانص عليه المخطط المحاسبي الوطني، وأن يستند هذا التسجيل إلى وثائق تبرر العملية والتسجيل.

رابعا: التحقق من الأموال المملوكة:[1]

في هذا الإطار يقوم المراجع بالتحقق من أسهم الشركاء وعددها ومن تقييمها بشكل سليم وتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية وكذا تداول أسهم المؤسسة في السوق المالية والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة موضوع المراجعة ،

[1] مرجع سابق، ص ص 155،156.

وكذا الاحتياطات بما يتوافق مع قرارات مجلس الإدارة والقانون المعمول به. ففي ظل ماسبق يمكن سن أحكام عامة للتحقق من الأموال المملوكة هي على النحو التالي:

- التأكد من العقد الابتدائي والقانون المنظم للمؤسسة موضوع المراجعة لمعرفة رأس المال.
- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة بخصوص التخصيص وزيادة أو خفض رأس المال.
- يفحص المكتتبين في الأسهم ويطلع على جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب والتخصيص والسداد الكلي لهم.
- يتحقق من المساهمين قد سددوا كل ماعليهم اتجاه المؤسسة.
- فحص سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه.
- في حالة عدم سداد رأس المال بالكامل يجب أن يظهر ذلك في القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

خامسا: التحقق من النواتج والأعباء:[1]

تعتبر حسابات النواتج والأعباء (حسابات التسيير) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج، والتحقق من هذه العناصر يكون عن طريق الأتي:

1. **الكمال:** ينبغي أن تعبر هذه المعلومات المحاسبية عن كل العمليات المختلفة والمتعلقة بها سواء كانت أعباء أم نواتج، وأن يتم تسجيلها محاسبيا لتتدخل ضمن تجهيز البيانات المختلفة والمتعلقة بالحساب.
2. **الوجود:** يعمل المراجع على التحقق من أن النواتج والأعباء تتعلق مباشرة بالمؤسسة، أي أن تكون طرفا فيها، ويكون ذلك باستعمال المراجعة المستندية، وأن يتأكد من الوجود الفعلي للعملية.

[1] مرجع سابق ص ص 159،158،157.

3. **التقييم:** تظهر النواتج والأعباء بأرصدة نهائية في القوائم المالية الختامية، لذا ينبغي على المراجع أن يتحقق من صحة تقييمها من حيث تبويبها وصحة معالجتها.

4. **التسجيل المحاسبي:** يسعى المراجع إلى التحقق من سلامة تسجيل الأعباء والنواتج والتقيد بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

المبحث الثالث: ماهية عملية إتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار من بين العمليات التنظيمية الهامة، والتي تعكس عموما إدارة المشروعات والمؤسسات وتكشف أكثر ميكانيزمات البناء الداخلي الإداري الذي يوجد داخل الوحدات العامة من المؤسسة، لذلك يجب علينا أن نتوصل إلى بعض المفاهيم حول القرار وكيفية اتخاذه.

المطلب الأول: مفهوم القرار، أنواعه وخصائصه

أولا: مفهوم القرار

هناك عدة تعاريف للقار نقتصر على ذكر التالي:

- ✓ يعرف هاريسون Haraison القرار بأنه:" اللحظة في عملية تقييم البدائل المتعلقة بالهدف والتي عندها يكون توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات يجعله يتخذ اختيار يوجه إليه قدراته وطاقته لتحقيق غايته".[1]
- ✓ ويعرف نيجرو القرار بأنه:"الاختيار المدرك الواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين". [2]

ومن ثم يمكن تعريف القرار بأنه مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها أي لحل المشكلة التي تشغله.[3]

---

[1] مؤيد عبد الحسين الفضل، عبد الكريم الهادي صالح شعبان، **الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارات الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص23.

[2] خالد الخطيب، فريد كورتل، **نظم المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات**، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص119.

[3] نوال عبد الكريم الأشهب، **إتخاذ القرارات الإدارية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص11.

ثانيا: أنواع القرارات

صنف الباحثون القرارات عموما بأكثر من طريقة، ويلخص الجدول التالي تصنيفات القرارات المختلفة:

جدول رقم(2): أنواع القرارات.

نوع القرار	***أمثلة***
1- تصنيف القرارات من حيث التكوين	
قرارات بسيطة قرارات مندمجة	القرارات القائمة بذاتها ولاترتبط بعمل قانوني اخر. وهي قرارات تدخل في تكوين عملية قانونية مركبة تتم على مراحل حيث يترتب على صدورها ضرورة صدور عدد اخر من القرارات.
2- تصنيف القرارات من حيث شكل القرار	
قرارات مكتوبة قرارات شفوية	مثلا لائحة التعليمات أو الأوامر المكتوبة. هي القرارات التي تصدر عن طريق الكلمة المنطوقة.
3- تصنيف القرارات من حيث مصدر القرار	
قرارات لأعضاء السلطة التنفيذية قرارات ممثلي المصلحة المركزية	مثلا قرارات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الإدارة. وهي القرارات الصادرة من سلطات لامركزية مثل قرارات مجالس المحافظ والمدن والقرى.
4- تصنيف القرارات من حيث رقابة القضاء	
قرارات تخضع لرقابة القضاء قرارات لاتخضع لرقابة القضاء	وذلك من حيث الإلغاء أو التفويض. وهي القرارات التي تتصل بسيادة الدولة الداخلية والخارجية.
5- تصنيف القرارات من حيث آثارها بصفة عامة	
القرارات الكاشفة القرارات المنشئة	وهي التي تقتصر على إثبات أو تقرير حالة موجودة من قبل، أي لاتستحدث جديدا.

	وهي قرارات يترتب عليها آثار جديدة.
6- تصنيف القرارات من حيث أثرها بالنسبة للأفراد	
قرارت ملزمة للأفراد قرارات ملزمة للإدارة فقط	حيث يلتزم الأفراد بتنفيذها قهرا. وذلك مثل الأوامر والتعليمات.
7- تصنيف القرارات من حيث المدى	
قرارات فردية قرارات تنظيمية	وهي القرارات التي تتصل بشخص مجرد بذاته. وهي التي تشتمل على قواعد عامة مجردة وتنطبق على كل من تتوافر فيه شروط تطبيقها دون تحديد لشخصه.
8- تصنيف القرارات من حيث علانيتها	
قرارات صريحة قرارات ضمنية	وهي القرارات التي يعبر عنها بصراحة. وهي القرارات التي لايعبر عنها بصراحة ولكن تستنتج ضمنيا من مظاهر معينة فعدم رد الإدارة على شكوى أحد العاملين يعتبر قرارا ضمنيا بالرفض.
9- تصنيف القرارات من حيث إتصالها بالوظيفة	
القرارات الوظيفية القرارات الشخصية	وهي القرارات التي يصدرها المدير بما له من سلطات تنفيذية مستمدة من وظيفته. وهي القرارات التي يصدرها المدير بصفته الشخصية.
10- تصنيف القرارات من حيث الموضوع	
	✓ قرارات متعلقة بالإجراءات وأساليب العمل. ✓ قرارات متعلقة بالموارد المالية. ✓ قرارات متعلقة بالأشخاص المكلفين بآداء عمل معين. ✓ قرارات متعلقة بالرقابة لقياس الإنجازات وتحديد الإنحرافات.

المصدر: سيد صابر ثعلب، نظم ودعم إتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص ص *45،46.*

ثالثا: خصائص وأهمية إتخاذ القرار

1. خصائص إتخاذ القرار

هناك عدة عوامل تتدخل في عملية إتخاذ القرارات، نفسية واجتماعية، تنظيمية، فنية وبيئية، كما تتضمن

عناصر متعددة لما لها من خصائص تميزها، نذكر منها:[1]

أ. *عملية قابلة للترشيد*: ذلك أنها تقوم على افتراض أنه يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد.

ب. *عملية تتأثر بعوامل إنسانية واجتماعية:* كونها عملية تتأثر بعوامل سيكولوجية مصدرها شخصية متخذ القرار في المؤسسة والأشخاص الذين يساهمون في هذه العملية أو يتأثرون بها، كما تتأثر بعوامل إجتماعية نابعة من بيئة القرار وهي بيئة المجتمع الذي تمارس المؤسسة نشاطها فيه.

ج. *عملية تمتد في الماضي والمستقبل:* القرار الإداري وخاصة القرارات المتكررة تمتد وتستمر للقرارات الأخرى التي سبق إتخاذها، والقرار الإداري لايتخذ بمعزل عن القرارات التي سبق إتخاذها.

د. *عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة:* إذ ينظر إلى هذه العملية على أنها ناتجة عن جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة وماتتطلبه هذه المراحل من إعداد وتحضير وجمع معلومات وتحليل لهذه المعلومات وتقييمها.

هـ. *عملية تتصف بالعمومية والشمول:* فهي تتصف بالعمومية من حيث أن نوع القرارات وأسس وأساليب إتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لجميع المؤسسات، وتتصف بالشمول من حيث أن القدرة على إتخاذ القرارات ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على إختلاف مستوياتها.

[1] خالد الخطيب، فريد كورتل، مرجع سابق، ص ص 131،130،129.

و. *عملية ديناميكية مستمرة:* تبرز من خلال كونها تنتقل من مرحلة إلى أخرى وصولا إلى الهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار.

2. أهمية إتخاذ القرارات

إتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية، ذلك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاها، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة، وعندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة و أشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام والأفراد الذين تحتاج إليهم للقيام بالأعمال المختلفة، ونطاق الإشراف المناسب وخطوط السلطة والمسؤولية والإتصال، وعندما يتخذ المدير وظيفته القيادية فإنه يتخذ مجموعة من القرارات سواء عند توجيه مرؤوسيه وتنسيق مجهوداتهم أو استشارة دوافعهم وتحفيزهم على الآداء الجيد أو حل مشكلاتهم، وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها تجريها على الخطة والعمل على تصحيح الأخطاء إن وجدت، وهكذا تجري عملية إتخاذ القرار في دورة مستمرة مع إستمرار العملية الإدارية نفسها.

المطلب الثاني: عملية إتخاذ القرارات

أولا: مفهوم عملية إتخاذ القرارات

يمكن تعريف عملية إتخاذ القرارات كالآتي:

- ✓ هي عملية إختيار من ضمن أحداث بديلة مختلفة بغرض تحقيق هدف معين، أو عدة أهداف معينة.[1]

وأيضا:

- ✓ هي عملية أو أسلوب الإختيار الرشيد بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين.[2]

[1] خالد الخطيب، فريد كورتل، مرجع سابق، ص 120.

[2] نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سابق، ص12.

ثانيا: مراحل أو خطوات إتخاذ القرار:

تمر عملية إتخاذ القرار بمراحل وخطوات متعددة لابد لمتخذ القرار من مراعتها والتي نذكرها فيما يلي:[1]

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة

يعني تشخيص المشكلة التعرف على المشكلة وتحديد أبعادها، وتحري السبب الرئيسي لظهورها، ومعرفة أعرافها وآثارها، وتتألف هذه المرحلة من ثلاث خطوات مرتبة زمنيا وهي إدراك المشكلة، وتحديد الأهداف، وفهم المشكلة.

المرحلة الثانية: تحديد البدائل:

يمكن تعريف البدائل كما يلي: (الحلول والوسائل أو الأساليب المتاحة أمام متخد القرار لحل المشكلة القائمة، وتحقيق الأهداف المطلوبة)، لذا على متخذ القرار القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج تجارب الآخرين.

المرحلة الثالثة: تقييم البدائل:

تتطلب الدراسة الوافية لكل بديل، وهي تتضمن تحديد النتائج لكل بديل وتكلفة كل بديل بناءا على معايير فنية وإقتصادية وإجتماعية محددة، وبعد ذلك يتم مقارنة البدائل مع بعضها البعض ومن قبل متخذ القرار.

المرحلة الرابعة: اختيار البديل المناسب (الأمثل):

يقوم الإختيار على البديل المناسب من وجهة نظر متخذ القرار، وذلك بالإسترشاد بما يلي:

- الموازنة بين الفوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة عن ذلك في إختيار أنسب بديل.
- إختيار البديل الأكثر كفاية من ناحية إستغلال الموارد والسرعة المطلوبة، والوقت المناسب.
- واقعية البديل وإمكانية تنفيذه إستنادا للموارد المتاحة.

[1] خالد الخطيب، فريد كورتل، مرجع سابق، ص 121.

- إختيار البديل الذي يحقق الأهداف التنظيمية للمؤسسة.

المرحلة الخامسة: متابعة تنفيذ القرار وتقويمه:[1]

ويجب على متخذ القرار إختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج، وعندما يطبق القرار المتخذ وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله.

وعملية المتابعة تنمي لدي متخذ القرار أو مساعديه القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد على اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها.

ثالثا: ظروف إتخاذ القرار

تتعدد الظروف البيئية التي يتم في ظلها إتخاذ القرار وتختلف تبعا لحجم ونوع وطبيعة المعلومات المتاحة في كل مرحلة ويتم إتخاذ القرار من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات وهذه الأخيرة قد تخضع لأحد الظروف التالية:[2]

1. التأكد التام؛
2. ظروف المخاطرة؛
3. عدم التأكد؛

1. **ظروف التأكد التام:** في هذه الظروف يكون متخذ القرار متأكدا من الدخل المستقبلي لمشروع ما، وبطبيعة الحال يكون هذا التأكد مشروط بالحالة العادية للأمور.

وتتميز حالات التأكد بالبساطة والسهولة في الإختيار. فإذا كان أمام مستثمر ثلاثة بدائل إستثمارية بحيث يحقق كل منها عوائد دورية معلومة مسبقا خلال ثلاث فترات مستقبلية، فإنه سيكون من السهل إختيار أفضلها.

[1] نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سابق، ص 39.

[2] رحيم حسين، **أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية**، مكتبة إقرأ، قسنطينة، 2011، ص ص 33،34.

2. **ظروف المخاطرة:** وهي الظروف التي يمكن فيها متخذ القرار وضع إحتمالات للأحداث المستقبلية، أي للعوائد أو النفقات المتوقعة، حيث أنه يقوم بتوزيع إحتمالي لتلك القيم، ومجموع هذه الإحتمالات يساوي الواحد (1). أما المفاضلة مابين البدائل في هذه الحالة فتكون على أساس القيمة المتوقعة لكل بديل، وهي مجموع العوائد مضروبة في الإحتمالات المناظرة لها، والبديل الأكبر قيمة متوقعة هو البديل الأفضل في حالة العوائد، والأقل في حالة النفقات.

3. **ظروف عدم التأكد:** في مثل هذه الظروف يكون متخذ القرار عاجزا عن التنبؤ بالأحداث، ولكن يكون قادرا على وضع توزيع إحتمالي ما لتلك الأحداث (أي للعوائد والتكاليف المتوقعة). وفي هذه الحالة تصبح الخبرة الشخصية والعوامل البسيكولوجية (درجة التفاؤل والتشاؤم) لمتخذ القرار هي سيدة الموقف.

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي ومساهمته في إتخاذ القرار

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي على أنه نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه (التحكم).

ثانيا: مساهمة التدقيق الداخلي في عملية إتخاذ القرار

يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما داخل المؤسسة، فيعمل على مساعدتها في التحكم الداخلي للعمليات وتحسينها، حيث يمس هذا الدور جميع مستويات نشاط المؤسسة، يتلخص دور التدقيق الداخلي داخل المؤسسة في الشكل التالي: [1]

[1] عبد الله خلف الوردات، مرجع سابق، ص 36.

الشكل رقم (1): طبيعة دور التدقيق الداخلي

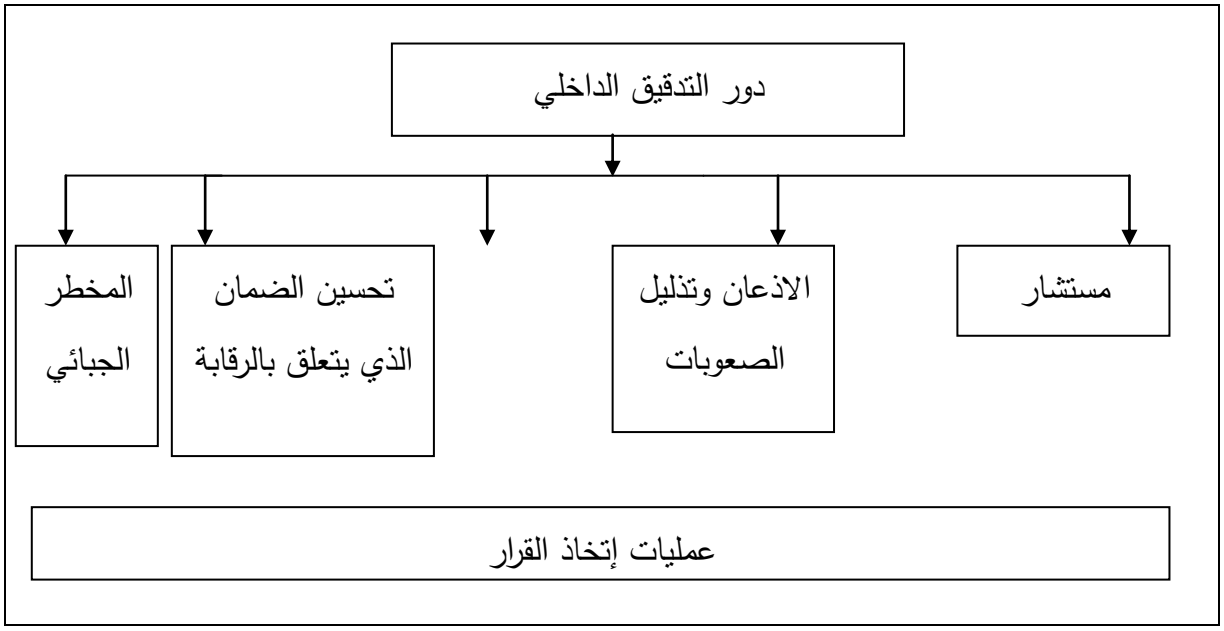

المصدر: فاطمة بعوج، مرجع سابق، ص 71.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن جميع المجالات التي يمكن أن يكون للتدقيق الداخلي فيها دور فإنه يتخللها عملية إتخاذ قرارات، ومن ثم فإن هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في عملية إتخاذ القرار السليم. الحقيقة أنه لايمكن الحكم تماما على سلامة القرار دون توفر مايسمى بالنظرة الخلفية هذا مايعني أنه بعد وضوح نتائج القرار يتم طرح التساؤل التالي، لو عدنا إلى الوراء لوجدنا أن القرار الذي يتم إتخاذه كان الأفضل في ضوء المعتبرات التي كانت هي الأكثر شيوعا إلا أنه معناها الحكم على القرار وتقييمه بعد فترة زمنية من صدوره أن الطريقة الأخرى للحكم على وجود القرار يتمثل في الحكم ليس على القرار نفسه، بل على الكيفية التي صدر بها طبقا لطريقة منهجية، أي هناك خطوات منطقية ينبغي إتباعها والتي ذكرناها سابقا بغية الوصول الى قرارات جيدة يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في كل خطوة من خطوات عملية إتخاذ القرارات، حيث تساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم إستعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات ذات

جودة بالموازاة مع خطوات عملية إتخاذ القرار، فإن التدقيق الداخلي له دورة حياة آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لإتخاذ القرارات الإدارية.[1]

الشكل رقم (2): دورة حياة عملية التدقيق

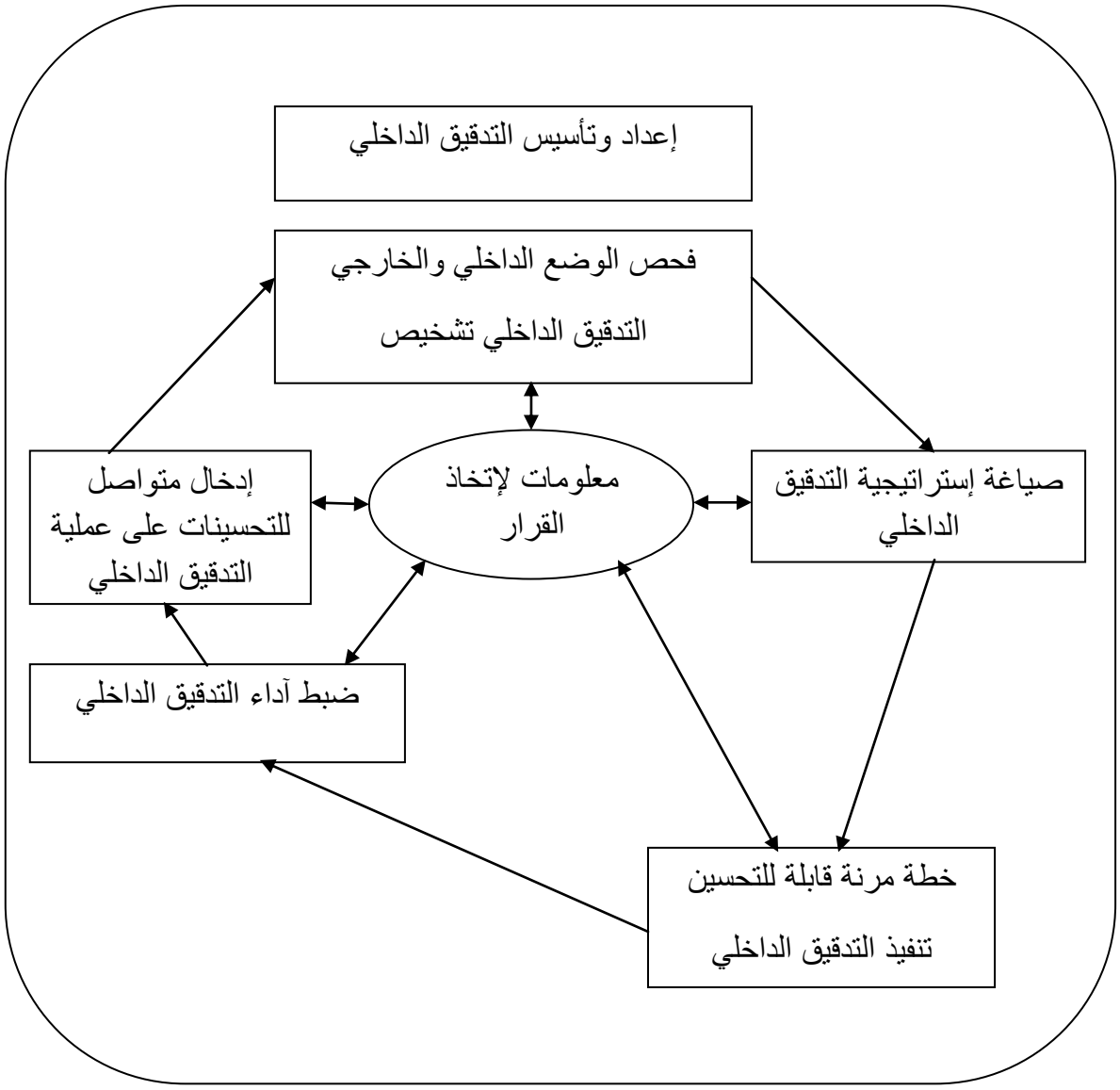

المصدر: فاطمة بعوج، مرجع سابق، ص 73.

[1] فاطمة بعوج، مرجع سابق، ص72.

خلاصة الفصل

بناءا على ماسبق حاولنا أن نوضح الخطوط العريضة للتدقيق المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات، وذلك بإبراز عموميات التدقيق الواردة في هذا الفصل وهي بمثابة الدعائم لعملية التدقيق المحاسبي ومراجعة القوائم المالية، والتى من شأنها أن تستجيب للمعايير المتعارف عليها، وتحقيق الأهداف المرسومة من طرف المراجع من جهة والأهداف العامة للتدقيق من جهة ثانية، وكذلك بالنسبة لعملية إتخاذ القرار بإعتبارها عملية مهمة في النشاط الإداري، ومدى مساهمة التدقيق الداخلي في إتخاذ القرار.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لبنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة

تمهيد

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الخليج الجزائر

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر

المطلب الثاني: نشأة وتعريف بنك الخليج

المطلب الثالث: مهام بنك الخليج الجزائر

المبحث الثاني: تقديم بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة

المطلب الأول: تقديم وكالة المسيلة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الخليج والبطاقات الصادرة عنه

المبحث الثالث: تحليل نتائج المقابلة واختبار صحة الفرضيات

المطلب الأول: تحليل نتائج المقابلة

المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضيات

خلاصة الفصل

تمهيد:

قمنا في الفصل السابق بتسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي واتخاذ القرارات وذلك في الجانب النظري، وسنحاول في هذا الفصل والذي يتصمن الجانب التطبيقي للدراسة معرفة أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارات.

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بإجراء مقابلة مع موظفة في بنك الخليج وكالة المسيلة والذي بدوره يتبنى التدقيق الداخلي، تم طرح مجموعة من الأسئلة بخصوص التدقيق المحاسبي وأتخاذ القرارات ومساهمة التدقيق الداخلي في ترشيد القرارات، فقد قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول لمحة عامة حول بنك الخليج الجزائر، أما المبحث الثاني فقمنا بتقديم بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة، وفي المبحث الثالث تناولنا تحليل نتائج المقابلة وإختبار صحة الفرضيات.

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الخليج الجزائر

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر

أولا: التعريف بشركة مشاريع الكويت القابضة "Kipco"[1] .

تعتبر مجموعة شركات شركة مشاريع الكويت، بما لديها من أصول موحدة تحت إدارتها أو سيطرتها تزيد في مجموعها عن 32 مليار دولار أمريكي، إحدى أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تمتلك المجموعة حصص ملكية في محفظة تضم حوالي 60 شركة عاملة في 24 دولة.

لقد حققت إستراتيجية الشركة القائمة على الاستحواذ وبناء وتطوير وبيع الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجاحا على مدى أكثر من عشرين عاما. وأصبح للشركة بفضل هذه الإستراتيجية محفظة متنوعة مع التركيز بشكل أساسي على الخدمات المالية، والإعلام، والعقارات والصناعة. كما تمتلك من خلال الشركات التابعة والزميلة لشركتها الرئيسية حصص ملكية في قطاعي التعليم والصحة.

شهد عام 2015 م تحقيق الشركة للعام الرابع والعشرين على التوالي من الربحية والشركة فخورة بحجم النمو الذي حققته خلال هذه الفترة. لقد ارتفع حجم أصول الشركة الذي كان يبلغ 220 مليون دولار أمريكي في عام 1990 م بشكل كبير بفضل الإستراتيجية الاستثمارية السليمة للشركة في مجموعة واسعة من الشركات التي تعمل في مجال الصناعة والعقار والخدمات في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما نسلط الضوء على شبكة مجموعة شركة المشاريع المصرفية. عندما استحوذت شركة مشاريع الكويت على بنك برقان في عام 1995 م، في إطار برنامج الخصخصة الذي أطلقته الحكومة الكويتية، كانت عمليات البنك تتمحور على السوق المحلي. وبفضل سياسات البنك وإستراتيجيته وخططه إلى جانب النمو الذي حققه خلال السنوات الماضية انتقل من كونه بنك كويتي محلي إلى شبكة تضم مجموعة من البنوك. تنتشر مجموعة بنك

[1] التقرير السنوي لعالم كيبكو ، **الصفاة، الكويت**، العدد السنوي، 2016 ، ص 02.

برقان في أنحاء مختلفة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وله حضور في الجزائر، وتونس، والعراق وتركيا.

كما تنتشر شبكة مجموعة شركة المشاريع المصرفية في البحرين، والأردن، وسوريا ومالطا.

ثانيا: المساهمون في بنك الخليج الجزائر.

1- بنك برقان "Burgan Bank"[1]:

تضم مجموعة بنك برقان خمسة بنوك عاملة في منطقة الشرق الوسط وشمال افريقيا هي بنك برقان الكويت بنك برقان تركيا، مصرف بغداد، بنك الخليج الجزائر وبنك تونس العالمي، وللمجموعة وجود في ستة بلدان وشبكة كبيرة من الفروع تصل إلى 180 فرعا في الكويت، تركيا، الجزائر، العراق، تونس ولبنان.

تم تأسيس بنك برقان، الذي يعد من أحدث وأنشط المصارف التجارية في دولة الكويت وثاني أكبر بنك من حيث الأصول، في عام 1977 م، كما استطاع أن يحتل موقعا رياديا في مجال التركيز على الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الشركات بالإضافة إلى تمتعه بقاعدة واسعة من عملاء خدمات التجزئة المصرفية والخدمات المصرفية الخاصة.

2- بنك تونس العالمي "Tunis International Bank"[2]:

تم تأسيس بنك تونس العالمي في شهر جوان من العام 1982 م، وكان الشركة المصرفية المرخصة بالكامل الأولى في تونس. يعمل البنك تحت إشراف البنك المركزي التونسي وعضو في جمعية المقاصة في تونس. حيث يعتبر مصرف خارجي خاص.

تقوم سمعة البنك في السوق المحلي على تقديم المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية. ويقدم بنك تونس العالمي مجموعة شاملة من الخدمات المالية الدولية للشركات والمؤسسات المالية والحكومات والأفراد على حد سواء في تونس أو في الخارج. تتم مراجعة مجموعة منتجات البنك باستمرار للتأكد من أنها تلبي احتياجات قاعدة السوق المحلية.

[1] التقرير السنوي لعالم كيبكو، مرجع سابق، ص 63.

[2] مرجع نفسه، ص 85.

بصفته بنكا تونسيا فإن دول المغرب العربي هي السوق التقليدية والطبيعية لبنك تونس العالمي، يتطلع البنك إلى لعب دور رئيسي في تعزيز قطاع الأعمال والشركات بين المستثمرين من دول الخليج والمغرب العربي. وبالإضافة إلى هذا المجال، فإن أنشطة البنك آخذة في التطور لتشمل دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول المطلة على البحر المتوسط.

3- البنك الأردني الكويتي "Jordan Kuwait Bank" [1]:

يمثل البنك الأردني الكويتي الدخول الأول لشركة مشاريع الكويت إلى السوق الأردني. كان البنك وحتى شهر ديسمبر 2015 أحد البنوك التابعة لمجموعة بنك برقان. وجرى في نهاية هذا العام شراء مجموعة شركة المشاريع للبنك الأردني الكويتي من بنك برقان وهو تابع حاليا مباشرة شركة مشاريع الكويت. وتأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام 1976 م وتمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة. يعمل البنك حاليا من خلال شبكة فروع محلية تضم 56 فرعا موزعة في جميع انحاء الأردن بالإضافة إلى فرعين في فلسطين وفرع في قبرص. ويمتلك البنك شركة اجارة للتأجير التمويلي بالكامل و 50 % في الشركة المتحدة للاستثمارات المالية- الأردن و 10 % في بنك الخليج الجزائر-الجزائر.

وكان البنك الأردني الكويتي البنك الأردني الأول الذي يعتمد التعامل المصرفي عبر شبكة الانترنت. ويقدم البنك الآن كافة خدماته ومنتجاته المصرفية بوسائل وقنوات تكنولوجية متطورة، وبمفاهيم وممارسات الخدمة الشخصية المتميزة والجودة العالية مما عزز الصور الطيبة التي يتمتع بها البنك كأكثر البنوك اهتماما بالعملاء ونجح بالممارسة العملية تحقيق مضامين شعاره أكثر من بنك.

[1] مرجع نفسه، ص 95.

الشكل (3): حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر

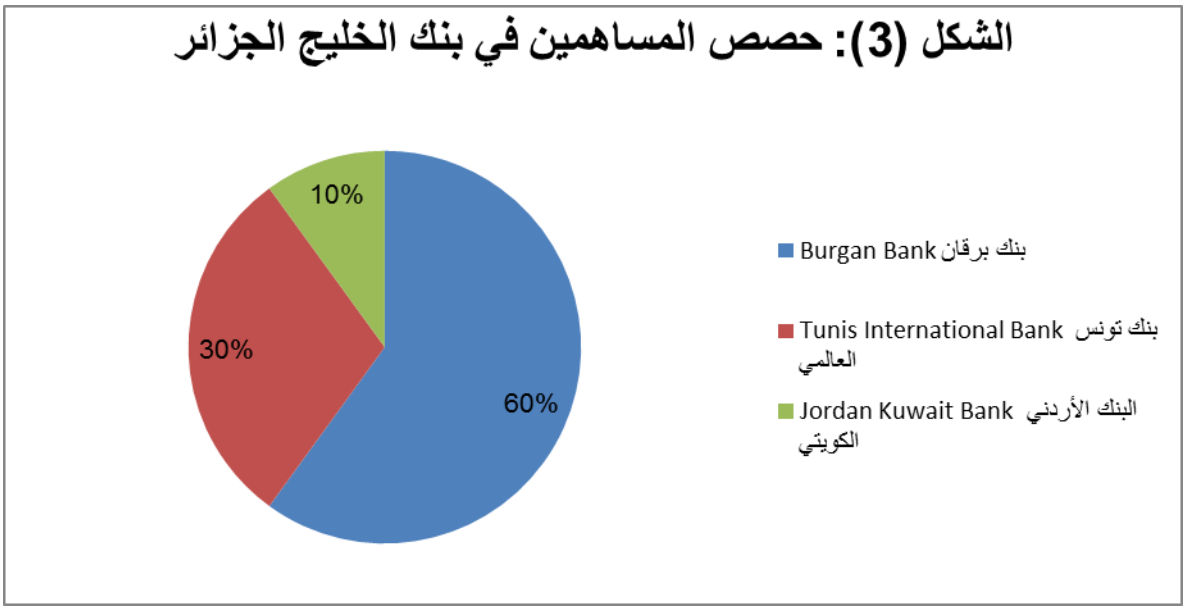

الشكل رقم(4): شبكة شركة مشاريع الكويت

المصدر: التقرير السنوي لعالم كيبكو، الصفاة، الكويت، العدد السنوي، 2016، ص 55.

المطلب الثاني : نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر[1]

أولا: نشأته.

يعد بنك الخليج الجزائر، شركة مصرفية استثمارية تابعة لشركة مشاريع الكويت (القابضة)، التي تقوم بإدارة شبكة إقليمية من شركات الاستثمار وادارة الأصول والبنوك التجارية وتشمل استثماراته الأصول في العقارات والأسهم الخاصة، المنتجات المهيكلة، والأوراق المالية المدرجة في البورصات. وتشمل استثمارات البنك في الشركات التابعة والزميلة له كل من بنك الخليج الجزائر، شركة الضيافة للاستثمار مصرف بغداد، البنك الأردني الكويتي، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول، شركة منافع للاستثمار ملينيوم فينانس كوربوريشن وشركة رويال كابيتول، بنك سوريا والخليج، شركة الكابل المتحدة، بنك تونس العالمي شركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية، شركة الخليج المتحدة للخدمات المالية، شركة الصناعات المتحدة، الشركة المتحدة للخدمات الطبية، وشركة العقارات المتحدة.

دخلت شركة المشاريع الكويتية" كيبكو "عالم الاستثمار بالجزائر سنة 2003 م بإنشاء بنك الخليج الجزائر AGB، الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 03-03 بتاريخ 15 ديسمبر 2003 م وهو متخصص في الصناعة والتجارة العامة والذي يعتبر شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 1,6 مليار دينار جزائري.[2]

بدأ بنك الخليج الجزائر نشاطه في عام 2004 م، بعد الحصول على ترخيص من بنك الجزائر في عام 2003م، وحقق بنك الخليج نجاحا في فترة قصيرة تصل إلى 10 سنوات في رفع حقوق المساهمين من أقل من 10 ملايين دولار أمريكي إلى ما يقرب من 200 مليون دولار أمريكي، وزيادة الأصول من أقل من 10 ملايين دولار أمريكي إلى ما يقارب من 1,7

[1] التقرير السنوي لعالم كيبكو، مرجع سلبق، ص 73.

[2] www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-1.html, visité en 14/04/2018, 11:51.

مليار دولار أمريكي. أما عدد فروعه خلال هذه الفترة فقد وصل إلى58 فرعا مع 95 جهازا للصرف الآلي في نهاية 2015 م.

يقدم بنك الخليج الجزائر كافة المنتجات المصرفية التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو الأول في الجزائر الذي يقدم كلا الصيغتين، حيث يختص البنك في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقدم خدمات لأكثر من 160 ألف عميل، يعمل البنك حاليا في 48 ولاية وله تواجد في جميع المدن الرئيسية في الوطن يعمل في البنك حوالي 900 موظف وهو الشركة الرائدة في مجال الخدمات الالكترونية إذ يعتبر أول بنك يقدم البطاقات الدولية في السوق المحلي.

ثانيا: أرقام وحقائق حول بنك الخليج الجزائر:

الشكل رقم(5): قاعدة العملاء لبنك الخليج

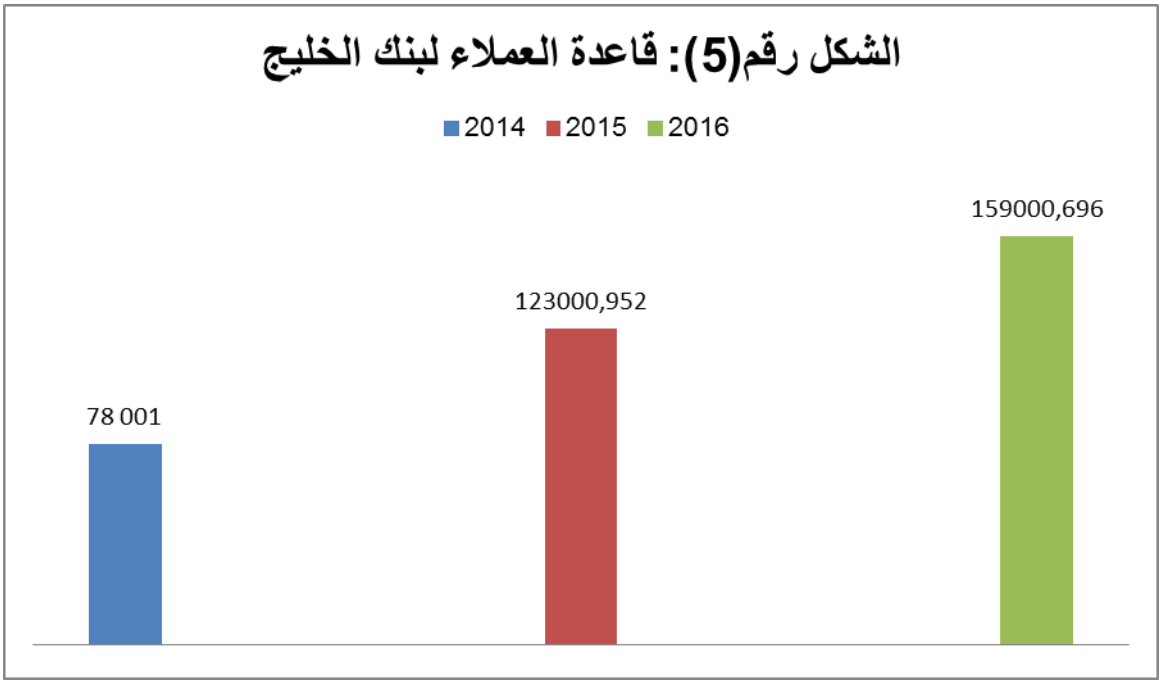

المصدر: التقرير السنوي لعالم كيبكو، العدد السنوي، 2016، ص80.

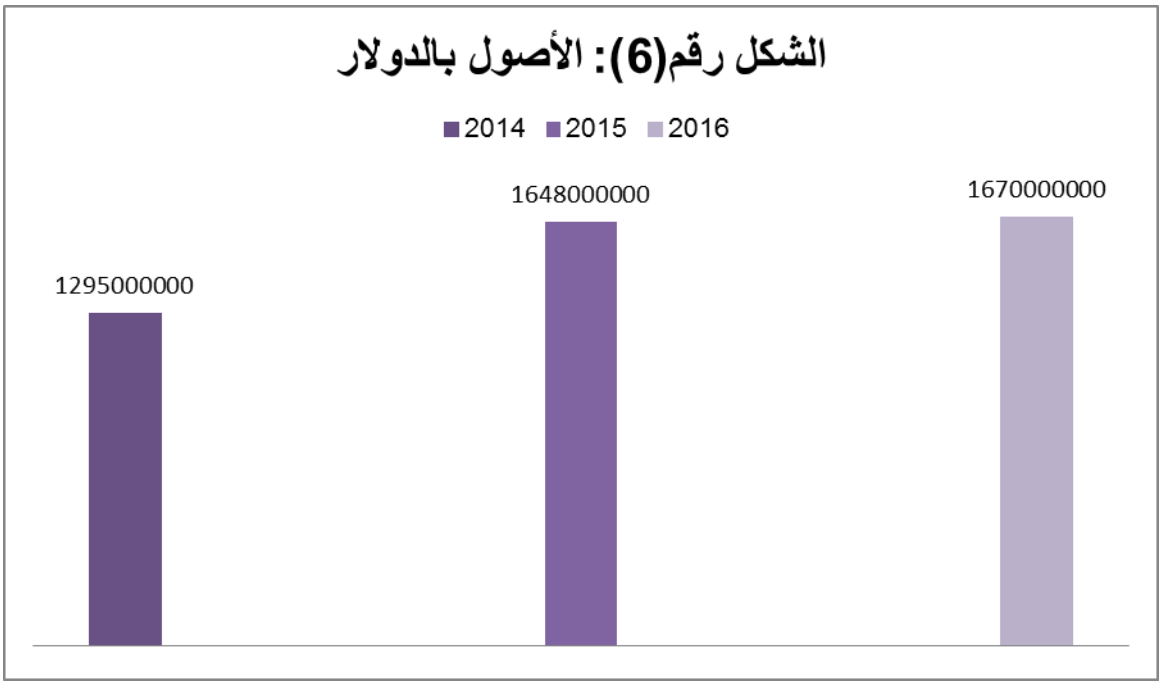

المصدر: التقرير السنوي لعالم كيبكو، العدد السنوي، 2016 ، ص 80.

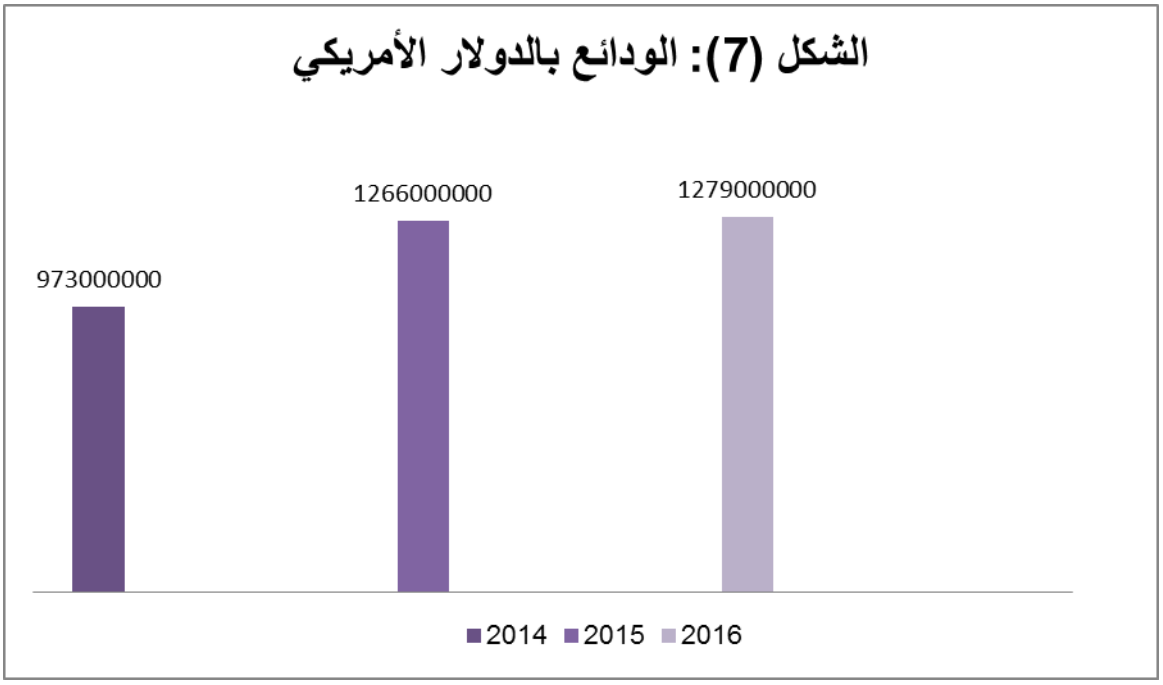

المصدر: التقرير السنوي لعالم كيبكو، العدد السنوي، 2016 ، ص 80.

حاليا يقدر رأسمال بنك الخليج الجزائر AGP حاليا 10 مليار دينار جزائري قابل للتعديل ويتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المدنية ويعتبر تاجرا مع الغير وينظمه قانون النقد والقرض 10/90 المعدل والمتمم في أوت 2003 م.

وضع البنك استراتيجية شاملة من أجل التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 58 وكالة ويحتل البنك المرتبة الأولى على المستوى الوطني من حيث اعتماده على خدمة" سالف بانكينغ "Self Banking" وأيضا خدمة "Drive Banking" التي تعتبر سابقة من نوعها في القطاع المصرفي في الجزائر.

ثالثا: مهمته ورؤيته وقيم بنك الخليج [1]:

1. مهمته:

مهمة بنك الخليج الأساسية هي البقاء باستمرار ودائما في الاستماع إلى الشركات والأفراد، وذلك لكي يستطيع أن يقدم أوسع تشكيلة من المنتجات المبتكرة والمتطورة والخدمات المالية الشخصية، كذلك بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأيضا المساهمة في إثراء حياة الجزائريين.

2. رؤيته:

يرى بنك الخليج الجزائر أنه البنك الرائد في الجزائر لأنه حصل على ثقة عملائه أصبح الشريك الذي اختاروه لتحسين نوعية حياتهم.

3. قيمه:

القيم الأساسية التي ينتمي إلى مهام البنك ورؤيته تعتبر في الواقع على كل ما يفعله البنك على المستو الفردي والجماعي في بنك الخليج الجزائر هذه القيم توجه تدخلاتنا وتتمثل هذه القيم في:

[1] www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-6.html, visité en 14/04/2018,12:04.

3-1. التقدم:

نعيش قيم التقدم ونتطلع باستمرار إلى أين نحن اليوم؟ وأين نريد أن نكون غدا؟ هي القيم التي تساعده كل يوم للتقرب من أهدافه والتقدم هو أيضا التحسين، والتنمية والتطور.

يعيش بنك الخليج الجزائر التقدم يوما بعد يوم في طريقه، مواقفه، كما هو الحال في ثمرة أعماله، ويعتمد بنك الخليج الجزائر قيمة التقدم داخل البنك فرديا وجماعيا ثم يقدمه للخارج لإعطاء الكثير من الإرضاء للعملاء.

2-الإلتزام:

بالنسبة للبنك فإن إعطاء إلتزام يعني أن يستثمر كليا في نجاح مهمته وأهدافه، هو اظهار" حاضر "كل يوم باستماعه، بإخلاصه ومبادرته ومشاركته الفعالة في الاستجابة للحاجة المتوقعة وهو إحساسه الشخصي المسؤول عن نجاحه، والالتزام بداية من الداخل نحو الخارج، لذلك فبنك الخليج الجزائر يلتزم كليا بالنجاح في الداخل مع موظفيه وعملائه الداخليين، وبذلك يستطيع أن يلتزم بالنجاح لعملائه الخارجيين الأفراد والمؤسسات في الجزائر.

3- الإعتراف:

الاعتراف هو بالتأكيد القيمة التي تحمل أكثر سرورا ورضا للفرد، ولذلك فإن بنك الخليج الجزائر يرغب في أن يجعل الإعتراف أفضل أدواته لتقديم الإرضاء لعملائه الداخليين والخارجيين.

4-الثبات:

بالنسبة للبنك فإن الثبات هو قيمة هو قيمة مرادفة للأمن والاستقرار والجدية، لهذا فالبنك دائما حاضر وموجود ليقوم بترقية هذه القيمة.

ولما نتكلم عن البنك فنحن نتكلم عن المال ولما نتكلم عن المال فنحن نتكلم عن النقدية المكافئة على موجوداته ووسيلة لتحقيق المشروعات.

ولأن البنك يرغب في الإلتزام مدى الحياة مع عملائه الداخليين والخارجيين فهو يختار النوعية، الأمن والاستقرار مع التعهد بالثبات والمداومة في نشاطاته.

المطلب الثالث : مهام بنك الخليج الجزائر AGB وتوجهاته الإستراتيجية

أولا: مهام بنك الخليج الجزائر

وفقا للقوانين والقواعد نجد بنك الخليج الجزائر مكلف بالقيام بعدة مهام من بينها:

1-معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق ؛

2-فتح الحسابات لكل شخص طالب بها واستقبال الودائع؛

3-المشاركة في جميع المدخرات؛

4-تنمية الموارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عملية الادخار والاستثمار؛

5-تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار...الخ.

6-في إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم البنك بما يلي:

- ✓ تطوير قد ا رت تحليل المخاطر؛
- ✓ إعادة تنظيم وادارة القروض؛
- ✓ تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى مع تكلفة المواد؛

ثانيا: التوجهات الاستراتيجية للبنك[1] :

تم تعريف استراتيجية البنك AGB في بداياته، في نفس سياق مجمع برقان "Burgan Bank" بهدف تحقيق مهمتها في حين تكون وفية لقيمها ومبادئها وترتكز هذه الإستراتيجية على خمسة مجالات وهي كالآتي:

- **إدارة الجودة الشاملة** :هذا يندرج ضمن كل الإجراءات المتخذة من قبل البنك من أجل تحقيق جودة الخدمات المصرفية مع كل العملاء الداخليين والخارجيين.

[1] www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-7.html, visité en 14/04/2018, 12 :30.

ويتعلق الأمر بعدة مجالات للتدخل مثل جودة الخدمات والمنتجات والبنية التحتية والإدارة وادارة المخاطر وما غير ذلك.

- **توسيع شبكة البنك** :لكي يكون البنك دائما أقرب لعملائه وليسمح لهم بالتمتع بالمنتجات والخدمات العالمية المتقدمة المصممة لاحتياجاتهم المحلية.
- **توسيع عروض المنتجات والخدمات** :من اجل تلبية جميع التوقعات .
- **إدارة الموارد البشرية** :ترتكز على الإنجاز بهدف تزويد جميع موظفيه بحياة مرضية ومحفزة، وقد اعتمد بنك الخليج الجزائر بذلك سياسة لإدارة الموارد البشرية ونتائج مشرفة من اجل التنمية البشرية والمهنية.
- **نمو حصته السوقية وغزو السوق** :يركز البنك سياسته التجارية على منطق نمو وغزو الحصة السوقية للمشاركة في الازدهار الاقتصادي للجزائر وإثراء الجزائريين.

المبحث الثاني: تقديم وكالة بنك الخليج الجزائر بالمسيلة

المطلب الأول: تقديم وكالة المسيلة AGB [1]:

تم تأسيس وكالة بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة في2015 /04/07 وتضم حاليا 07موظفين ورقمها في التقسيم البنكي هو 117 وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها، وتعتبر وكالة المسيلة أول بنك أجنبي خاص في الولاية. يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير، يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو يتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها،كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة.

[1] بناءا على وثائق مقدمة من البنك.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة:

1-مدير الوكالة "Directeur":

يعتبر الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة وهو المسؤول عن توفير التنظيم الإداري والتشغيلي للوكالة وتنميتها التجارية مع الاهتمام المستمر بإدارة الجودة والمخاطر، كذلك تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية التي حددتها إدارة البنك، وضمان الشفافية الاقتصادية للبنك وإدارة ميزانية الوكالة، كذلك من مهامه السهر على المراقبة النظامية للحسابات في الوكالة والتأكد من سير العمليات الإدارية والتشغيلية واجرائهاا في إطار القانون، مع مهمة إدارة موظفي الوكالة والإشراف عليهم.

2-المسؤول التجاري "Responsable Commercial":

من المهام الرئيسة للمسؤول التجاري هي الإشراف على فريق المبيعات وتحريكهم وتنشيطهم من أجل مساعدته في تحقيق أهداف العمل النوعية والكمية التي تتعلق بالوكالة، كما أنه يشرف على تسيير محافظ العملاء وضمان إدارتها، مع تزويد العملاء من جميع المنتجات التي يقدمها البنك، واحترام تطبيق القرارات الائتمانية، ومراقبة فتح الحسابات، والإشراف على العمليات ذات الطبيعة الإدارية والإشراف على تحليل الملفات والقروض للمؤسسات والأفراد، كذلك التنسيق مع المشرف الإداري لضمان سلاسة العمل وتطبيقه بشكل يتوافق مع قوانين العمل واللوائح والتنظيمات، بالإضافة إلى وضع ضمانات لجميع المنتجات المسوقة من طرف الوكالة لعملائها، والكثير من المهام التي يقوم بها في اطار تحقيق الجودة وإدارة المخاطر.

3- المراقب "CONTROLEUR":

مهمة المراقب الأساسية هي ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة في سياق إدارة المخاطر التشغيلية، أيضا مراقبة من صحة العمليات اليومية للشباك والصندوق للزبائن مع افراد ومؤسسات، وكذلك مراقبة العمليات ذات الطابع الإداري

والتدقيق في الحسابات الإدارية والقانونية، والقيام بالمراجعة الداخلية ومراقبة الحسابات وصحة المعلومات وانسجامها مع القوانين ونظم البنك.

4- المشرف الإداري "Superviseur Administratif":

هو المشرف على أمين الصندوق وعامل الشباك، والأعوان، من اجل تحقيق أهداف الوكالة. من مهمته، تقديم الخدمة للعملاء في إطار تحقيق الجودة وإدارة المخاطر والتأكد المستمر من سير العمل في جو ايجابي يعمل على تحقيق الأهداف، وأيضا الإشراف والتحقق من تنفيذ العمليات المصرفية الجارية في الشباك للزبائن من الأفراد والمؤسسات، ومعالجة شكاوى العملاء.

5- مستشار مبيعات العملاء" المؤسسات" Conseiller Clientèle Commerciale":

من مهامه إدارة محفظة العملاء(المؤسسات)وتجهيز العمل من مجموعة المنتجات التي يقدمها البنك وكذلك إدارة حسابات العملاء(فتح، تغيير، غلق) وفقا للقرارات التنظيمية، وتنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزبائن المؤسسات برعاية خاصة، وتسيير الكفالات والضمان الاحتياطي، وإدارة قروض الاستثمار وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية، ومعالجة المعاملات مع الدول الأجنبية.

6- مستشار مبيعات العملاء" أفراد" "Conseille Clientèle De Particulier":

يقوم بنفس عمليات مستشار مبيعات العملاء للمؤسسات، لكن لصالح الأفراد وليس المؤسسات كتسيير حسابات العملاء من الأفراد (فتح، غلق، تغيير) وتسيير القروض الموجهة للأفراد، وتجميع وتحليل سجلات القروض.

7- مندوب إداري "Délégué Au Back Office":

لدى المندوب الإداري مجموعة من المهام الرئيسية كتوفير ضمان إجراء عمليات (Back Office) مع إحترام القوانين المعمول بها في البنك في إطار الجودة والدقة، وكذلك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات العملاء وتسيير دفاتر الصكوك والتصريح

بالشيكات غير المدفوعة، كذلك تجهيز المعاملات على الفواتير والشيكات والتحويلات، وفقا للإجراءات وإدارة السندات الاذنية وجميع الأوراق التجارية.

8- أمين الصندوق "Caissier":

وهو المسؤول عن الصندوق وعن الضمان بشكل مستمر عمليات الصندوق مع العملاء وحسن سيرها احتراما للممارسات والإجراءات السارية المفعول بها في البنك، كما يسهر على ضمان تسوية الحسابات.

9- أمين الشباك "Guichetier Payeur":

يعمل عامل الشباك الصراف على ضمان السير الحسن بشكل مستمر مختلف العمليات البنكية مع احترام الإجراءات المعمول بها في البنك، كما يعمل على ضمان تسوية الحسابات والمحافظة على سجل الصندوق وضمان السرية التامة للمعاملات، كما يجري نيابة عن العملاء جميع ومختلف العمليات الإدارية(كالسحب وتحويل الحسابات وصرف الشيكات المصرفية وخصم الشيكات...الخ.) بالإضافة إلى تنفيذ عدة مهام أخرى ضرورية لحسن سير العمل، ووضع استعراض دوري للأنشطة وتقديم الاقتراحات.

الشكل رقم (8): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة

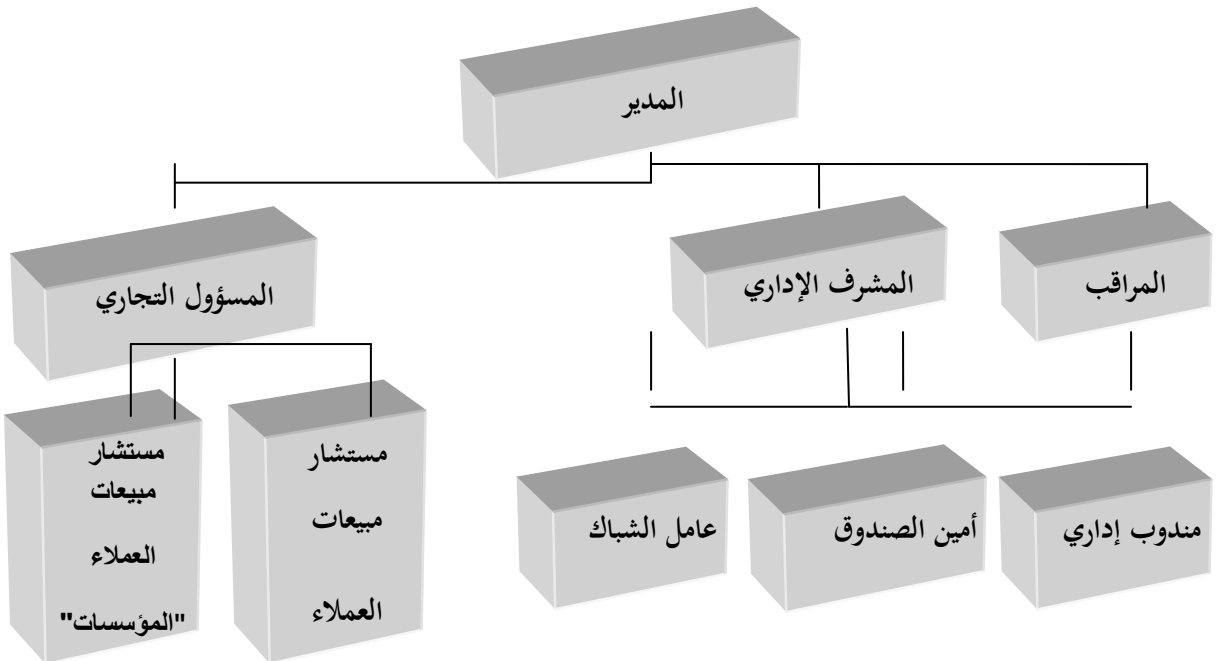

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من البنك

المطلب الثاث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر AGB والبطاقات الصادرة عنه:

أولا: الخدمات المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر AGB:

يقدم بنك الخليج الجزائر العديد من الخدمات يتم ذكر بعضها فيما يلي:

1-خدمة الرسائل النصية القصيرة Sms Push [1]:

للاستفادة من هذه الخدمة يجب على العميل وضع رقم هاتفه الجوال عند مستشار العملاء وبالتالي سيبقى العميل على علم بكل التغيرات الحاصلة في حسابه من نقل وسحب ودفع أو غيرها، وذلك عن طريق رسائل قصيرة تصل لجواله دون عناء منه.كذلك إذا أراد العميل معرفة رصيده بالبنك فما عليه إلا إرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم 0555888888وبعد بضعة دقائق يستلم رسالة نصية تحتوي على رصيده الجاري بالبنك.

2-خدمة AGB Online [2]:

وتعرف بالصيرفة المنزلية حيث تمنح العميل الراحة وتمكنه من الاطلاع على حسابه المصرفي بمجرد نقرة عبر الانترنت وهي خدمة متوفرة 7/7 أيام و 24/24 ساعة، وهذه الخدمة متاحة لكل عملاء بنك الخليج مهما كان نوع الحساب المفتوح وهي تعرض عدة خدمات منها:

* متابعة الحساب عبر الانترنت؛

* تحميل كشوف الحسابات؛

* نشر الوضعية الاجمالية للحسابات؛

* القيام بجملة من العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية .

[1] www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-154.html, visité en 04/04/2018, 13 :30.

[2] www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-23.html, visité en 14/04/2018, 15 :20.

3-خدمات الصيرفة الذاتية Self Banking:

وهي الأولى من نوعها في الجزائر، حيث تسمح للعميل من خلال أجهزة الصراف الآلي بإجراء مختلف العمليات المصرفية(سحب، إيداع نقدي، إيداع صكوك، الاطلاع على وضعية الحسابات، الحصول على الكشوفات وغيرها من الخدمات)، وهذه دون تدخل موظفي المصرف، وهي متوفرة 7/7 أيام و 24/24 ساعة. وهذه الخدمة تعتبر من الخدمات المبتكرة والجديدة التي أطلقها بنك الخليج الجزائر في مجال التحديث والابتكار البنكي.

4-خدمة البريد السريع[1] :

للحصول على خدمة البريد السريع يجب على العميل وضع بريده الالكتروني عند مستشار العملاء، فعند إجراء العميل لعملية إستراد أو تصدير ويريد أن يعلم بالتقدم الحاصل في عملياته الدولية، فإن هذه الخدمة تسهل عليه الحصول على تلك المعلومات وفي نفس الوقت سيحصل على نسخ من الرسائل المرسلة والمستلمة على شبكة سويفت Swift International Network، وهذه الخدمة تعلمه ب :

* فتح رسائل الائتمان؛
* تغيرات في رسائل الائتمان؛
* دفع رسائل الائتمان .

5- خدمة صندوق الامانات[2] :

هي مقصورات يقدمها المصرف للعملاء لوضع الأشياء الثمينة الخاصة بهم وحمايتها وهي تقدم بأقل تكلفة ممكنة.

6-أجهزة الصراف الآلي[3] :

وفر بنك الخليج الجزائر أجهزة الصراف الآلي في جميع وكالاته المنتشرة على كامل التراب الوطني، وعلى مستوى المطارات الدولية.

[1] www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-96.html, visité en 14/04/2018, 16 :14.

[2] www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-80.html, visité en 14/04/2018, 18 :11.

[3] www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-24.html, visité en 14/04/2018, 18 :30.

كما أنها أجهزة متوفرة مجانا لكل عملاء البنك سواء الداخليين أو الخارجيين، وهي خدمة متاحة 7/7 و24/24 ساعة.

7-خدمة الدفع E-BANKING:

هي خدمة من الخدمات المصرفية عبر الانترنت(البنك الالكتروني)يقوم بها مختلف الأفراد سواء كانوا أحرار أو مهنيين وهي توفر الخدمات التالية:

* القيام بجميع العمليات على الحسابات من خلال الكمبيوتر في أي وقت وبالقدر الذي يشاء؛

* عمليات التشاور عبر الانترنت؛

* التبادل في العمليات المختلفة؛

* تعبئة البطاقات المسبقة الدفع بالعملة الصعبة وفي أي مكان في العالم؛

* تلقي رسائل التحويل أو السحب أو الدفع من البنك المتعامل معه؛

* تنبيه للرصيد إن كان مدينا أو دائنا، وغيرها.

ثانيا: البطاقات المصرفية الصادرة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة:

يقدم بنك الخليج الجزائر بطاقات مصرفية ذات مصرفية جودة عالية للإسخدام المحلي والدولي:

1- البطاقات المحلية:

هي بطاقات مرتبطة بحسابات العملاء بالعملة المحلية(الدينار الجزائري)وتمنح سهولة للمعاملات نذكر منها:

أ. بطاقة RIB*:

وتمنح للخواص وتعوض دفتر الشيكات، تحمل صورة شخصية للعميل ورقم حسابه وتستعمل فقط عند شبابيك AGB وتتميز ب :

* غير محددة بمدة زمنية.

* المبلغ غير محدد عند سحب.

* يمكن إستعمالها عبر كل وكالاتAGB.

ب. بطاقة CIB* ساهلة:

تستعمل هذه البطاقة في أجهزة الصراف الآلي 24/24 ساعة و7/7 أيام وتتميز ب:

* تستعمل عبر كل أجهزة الصراف الآلية سواءاAGB أو بنك آخر شريطة أن يحمل الرمز CIB.

* صالحة لمدة عامين.

* إمكانية سحب 80000 دج في اليوم و 200000 دج في الأسبوع.

ج. بطاقات توفير CIB:

تمتلك نفس خصائص بطاقة ساهلة وانما ترتبط بطاقات توفيرCIB بحساب التوفير للعميل وتوجد أيضا على نوعين:

* تساهمي .

* كلاسيكي .

بنك AGB يوفر خدمة إضافية في إمكانية الحصول على بطاقة توفير آخرى لأحد أقرباء العميل حيث يستطيع العميل أن يحدد المبلغ المسحوب.

2- البطاقات الدولية:

ينفرد بنك AGB بتقديم بطاقات دولية تمتاز بالمرونة وسهولة الإستعمال في دول كثيرة وتصنف هذه البطاقات إلى صنفين رئيسيين:

* فيزا كارد Visa Card.

* ماستر كارد Master Card (حصريا لدى بنك الخليج الجزائر).

الفرق بين هذين البطاقتين هو أن فيزا كارد عملتها الأورو بينما ماستر كارد عملتها الدولار .

وكلا من الصنفين ينقسم إلى أربعة أنواع:

أ –**بطاقة مسبقة الدفع** : تتميز ب:

– بطاقة غير شخصية لا تحمل إسم .

– صالحة لمدة سنتين.

– السقف الأعلى للبطاقة هو(1000 دولار أو أورو) .

– يمكن تعبئتها من طرف العميل مباشرة من حسابه عن طريق الانترنت.

ب –كلاسيك Classic: تتميز ب :

– بطاقة إسمية .

– مرتبطة بالحساب العملة الصعبة للعميل .

– السقف الأعلى للبطاقة هو(3000 دولار أو أورو).

ت – الذهبية Gold : تتميز ب:

– بطاقة إسمية .

– مرتبطة بالحساب العملة الصعبة للعميل.

– السقف الأعلى للبطاقة هو(5000 دولار أو أورو).

ث –بلاتينيوم PLATINIUM:

وهي بطاقة عملية وموثوقة والأولى من نوعها لدى بنك الخليج الجزائر وتتميز ب:

– بطاقة إسمية.

– مرتبطة بالحساب العميل بالعملة الصعبة .

– السقف الأعلى للبطاقة هو (10000 دولار أو أورو)

تخصص هذه البطاقة إلى رؤساء الشركات الكبرى والمتعاملين الاقتصاديين وغيرهم من رجال الأعمال المرموقين.

المبحث الثالث: تحليل نتائج المقابلة واختبار صحة الفرضيات

المطلب الأول: تحليل المقابلة

أولا: نتائج المقابلة حول التدقيق الداخلي:

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي من مكونات المنظومة الرقابية في البنوك ولها الحق في التدقيق على جميع العمليات والأنشطة المنفذة بالبنك من اجل مساعدته على تحقيق أهدافه و ذلك من خلال:

- ✓ التأكد من التزام الإدارات في البنك، خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية محددة.
- ✓ .التأكد من الالتزام بالتعليمات والقوانين الداخلية للبنك
- ✓ التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها.
- ✓ تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في البنك.
- ✓ اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الأنشطة بالبنك، بالإضافة الى الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الممتلكات والموجودات.
- ✓ تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر وما اشتملت عليه مراكز الخطر، بالإضافة الى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

ثانيا: نتائج المقابلة فيما يخص اتخاذ القرارات:

تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم أنشطة المؤسسة لأنها نقطة البدء والانطلاق بالنسبة لجميع الأنشطة داخل المؤسسات وخارجها،ل أن الركيزة الأساسية لنجاح تسيير وإدارة المؤسسة هو اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب،أما بالنسبة لاتخاذ القرار في البنك محل الدراسة فهو عملية مستمرة والأساس لإدارة أنشطة ووظائف البنك، فيتم اتخاذ القرار من طرف المدير العام للبنك بالاجتماع (أي استشارة) مع أعضاء مجلس الإدارة، وأن

اتخاذ القرار يتماشى بطبيعة الحال مع أهداف البنك ، كما يتم متابعة اتخاذ القرار من طرف مصالح متعددة في البنك.

ثالثا: نتائج المقابلة فيما يخص أهمية التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار:

إن اتخاذ القرارات هو محور العملية الإدارية كما ذكرنا ذلك سابقا، وهذا أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، حيث تجري عملية اتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها أما بالنسبة لأهمية التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة محل الدراسة فتتمثل في:

- ✓ يعتبر التدقيق الداخلي مرجعا أساسيا للمعلومات الدقيقة والصحيحة حيث تمكن متخذ القرار بالاعتماد عليها.
- ✓ الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي لمدير البنك أو حسب متخذ القرار، فخلية التدقيق الداخلي تعتبر بالنسبة للمؤسسة أداة مساعدة تلجأ لها أو تستشيرها عند اتخاذ القرارات.
- ✓ يضمن نسبيا نجاح القرارات المتخذة على أساس الخدمات التي يقدمها.
- ✓ نظرا لطبيعة عمله الرقابي تعمل على تتبع تنفيذ القرارات المتخذة وتقييمها.
- ✓ يوفر التدقيق الداخلي للمستفيدين معلومات تساعدهم على زيادة التدفق النقدي وتحقيق الربح ورفع قيمة البنك.
- ✓ يساعد التدقيق الداخلي في توفير الجو الملائم اتخاذ قرارات ذات جودة وفعالي، وذلك من خلال إتباع توصيات المدقق.
- ✓ يساعد التدقيق الداخلي في إيجاد الثغرات والأخطاء واقتراح الحلول الممكنة.
- ✓ يساعد على تنفيذ القرارات المتخذة بما يضمن فعالية وكفاءة لهذه القرارات.

هذا الأمر جعل التدقيق الداخلي أداة مساعدة على دعم وتفعيل قراراتها، أي وجود علاقة طردية بين التدقيق الداخلي واتخاذ القرارات إذا توفرت المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي، أصبح

متخذو القرار في البنك يعتبرون المدققين الداخليين مستشارين لهم يستشيرونهم باقتراحاتهم عليهم بالنسبة للطرق والأساليب والمناهج والبدائل الفعالة حسب كل قرار فالتدقيق الداخلي يوفر نوع من المصداقية والموثوقية للبيانات والمعلومات التي يعتمد عليها متخذ القرار في عملية اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضيات

أولا: نتائج الفرضية الأولى

من خلال الأسئلة التي طرحت يتضح لنا أن التدقيق المحاسبي يلعب دورا أساسيا ومهما في المؤسسة، لأنه يوفر لنا معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، ويتجلى ذلك في الأجوبة التالية:

- نعم، بطبيعة الحال فإن المدقق الداخلي يستخدم أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- نعم، تعتمد الإدارة العليا على تقارير التدقيق الداخلي في قراراتها.
- يقوم المدقق بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تمت مراجعتها.

ثانيا: نتائج الفرضية الثانية

يجب على المؤسسة اتخاذ القرارات التي تتماشى مع أهدافها، ويرجع ذلك إلى أن القرارات الرشيدة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، ويتضح ذلك من خلال الإجابات التالية:

- تكون الاستشارة في اتخاذ القرار.
- اتخاذ القرار يتماشى مع أهداف المؤسسة.
- يتم متابعة اتخاذ القرار من طرف مصالح متعددة في البنك أو المؤسسة.

ثالثا: نتائج الفرضية الثالثة

يساهم التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات، ويعود ذلك إلى أن التدقيق الداخلي يساهم في إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة باتخاذ القرار، ويتبين ذلك في التالي:

- يقوم التدقيق الداخلي بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار حتى تمكنهم من إيجاد الحلول والبدائل.
- يعتبر التدقيق الداخلي مرجعا أساسيا للمعلومات المتعلقة بكيفية اتخاذ القرارات.
- يعتبر التدقيق الداخلي كأداة مساعدة أو هيئة مستشارة تلجأ إليها الإدارة عند الإقبال على قرارات إستراتيجية.
- يساعد التدقيق الداخلي إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها وإجراءاتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية.
- يساهم التدقيق الداخلي في الكشف عن مواطن الاختلال وتحديد نقاط القوة والضعف في البنك.

مما سبق نستنتج أن:

- التدقيق الداخلي يلعب دور مهم في المؤسسة ؛
- الإدارة العليا في المؤسسات تعتمد على تقارير التدقيق الداخلي في اتخاذ قراراتها ؛
- يقوم المدقق الداخلي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تمت مراجعتها؛
- يجب ان يتماشى اتخاذ القرار مع أهداف المؤسسة ؛
- وجوب استشارة الأطراف المعنية فيما يخص اتخاذ القرار ؛
- يقوم التدقيق الداخلي بتوفير المعلومات السليمة الدقيقة لمتخذي القرار حتى تمكنهم من إيجاد الحلول ؛
- يعتبر التدقيق الداخلي مرجعا أساسيا للمعلومات المتعلقة بكيفية تنفيذ القرارات وتحري الدقة و الواقعية أثناء عملية التنفيذ ؛

- يعتبر التدقيق الداخلي كأداة مساعدة أو هيئة مستشارة تلجأ إليها الإدارة عند الإقبال على قرارات إستراتيجية ؛
- يساعد التدقيق الداخلي في توفير الجو الملائم لاتخاذ قرارات ذات جودة وفعالية ؛
- يساعد التدقيق الداخلي إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها وإجراءاتها وبلوغ أهدافها بفعالية وكفاءة.

خلاصة :

في هذا الفصل تم دراسة واقع التدقيق المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار، ولأن المؤسسات تحاول ترشيد قراراتها وذلك من خلال العمل بقواعد التدقيق االمحاسبي وبالخصوص التدقيق الداخلي. كخلاصة عامة لأهم النتائج بعد الدراسة لواقع التدقيق المحاسبي وبالخصوص التدقيق الداخلي فقد أدركنا أهمية التدقيق المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار ومساعدته في ايجاد حلول للمشاكل الواقعة في المؤسسات، وذلك من خلال إبراز دور التدقيق الداخلي في ترشيد القرارات داخل المؤسسات، وإدراك أنه عنصر مهم داخل المؤسسات لا يمكن الإستغناء عنه بأي حال من الأحوال.

خاتمة

خاتمة:

تم في هذا البحث إبراز الدور الهام الذي يلعبه التدقيق المحاسبي وبالخصوص التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات من خلال تطرقنا إلى الجوانب العامة للتدقيق المحاسبي واتخاذ القرارات حيث وجدنا أن التدقيق المحاسبي لم يكن وليد العصر الحديث بل ظهر منذ القدم، ثم أخذ يواكب مختلف التطورات والتحولات الاقتصادية خاصة مع تطور علم المحاسبة وظهور بعض المنظمات المهنية التي تهتم بشؤون التدقيق والتي ساهمت بشكل كبير في تطور المهنة إلى أن أصبحت هناك معايير دولية للتدقيق التي تصف عملية التدقيق بدقة.

كما تم إبراز مختلف الجوانب العامة لعملية اتخاذ القرار ومدى مساهمة التدقيق في اتخاذ القرار حيث أبرزنا الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدناها والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والمقابلة الشخصية من جهة أخرى توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

بخصوص الفرضية الأولى والتي تشير إلى أن التدقيق المحاسبي يلعب دور مهم في المؤسسة وبالخصوص التدقيق الداخلي، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن متخذ القرار يعتمد بشكل كبير على على التقارير التي يعدها مدقق الحسابات لاتخاذ القرارات الصائبة التي تحقق الهدف المنشود في المؤسسة.أما الفرضية الثانية فهي صحيحة لأننا أثبتنا أنه يجب على المؤسسة اتخاذ قرارات تتماشى مع أهدافها. وبالنسبة للفرضية الثالثة فتعتبر صحيحة من خلال إثباتنا إلى أن التدقيق الداخلي يساهم في اتخاذ القرارات.

ثانيا :نتائج البحث:

- التدقيق المحاسبي هو عملية فحص وتحقيق في الوثائق والدفاتر المحاسبية بالإضافة إلى التدقيق في مختلف الوقائع المرتبطة بالمؤسسة محل التدقيق للخروج برأي فني محايد حول صحة وعدالة القوائم المالية.

- للتدقيق المحاسبي دور مهم في المؤسسة وبالخصوص التدقيق الداخلي؛
- لتحقيق أهدافنا يجب على المؤسسة اتخاذ القرارات التي تتماشى مع أهدافنا؛
- يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير وفعال في اتخاذ القرارات في المؤسسة.

ثالثا: الاقتراحات

- يجب عل المؤسسة أن تعمل عل إيجاد السبل الكفيلة التي تمكن المدققين من أداء أعمالهم بعيدين عن الضغوط المختلفة كالعمل على منحهم درجة أكبر من الاستقلالية.
- ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمدققين الداخليين وزيادة بسط هيبة المدققين الداخلين بين الموظفين وتصحيح نظرتهم للمدققين الداخلين بأنهم مساعدون لا أكثر ولا أقل.
- توفير الجو الرقابي الفعال(غير المعرقل للنشاط) يساعد على بلوغ الأهداف بدرجات عالية من الفعالية والكفاءة.
- سعي إلى تبني طرق ونماذج رقابية حديثة تساعدهم عل التقليل من الثغرات وأعمال الغش والتوفيق في القيام بأداء أنشطتهم بصورة فعالة.
- الاعتماد عل جميع أدوات التدقيق الداخلي في المؤسسة التي تعتبر أهم مقوماتها حيث يجب تفعيلها في عملية التدقيق الداخلي والانتقال من أدوات شكلية إلى أدوات تطبيقية وفعالة في اتخاذ القرار.

رابعا: آفاق البحث

ويمكن في نهاية هذا البحث أن نلفت النظر لبعض النقاط الجديرة بالدراسة وهي:

- أثر التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر المفاجئة.
- دور لجان التدقيق في زيادة استقلالية التدقيق الداخلي ومدى استفادة المؤسسة منها.

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. احمد عبد المولى واخرون، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، القاهرة، 2007.

2. احمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان،ط2015،1.

3. اسماعيل بوقاسمي واخرون، **المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية**، مذكرة ليسانس، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2012.

4. امين السيد أحمد لطفي، **كيف تراجع حسابات منشأة**، القاهرة، 2006.

5. بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

6. التقرير السنوي لعالم كيبكو، **الصفاة، الكويت**، العدد السنوي، 2016.

7. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

8. خالد الخطيب، فريد كورتل، **نظم المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات**، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

9. خالد امين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 04، 2007.

10. خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006،.

11. رحيم حسين، **أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية**، مكتبة إقرأ، قسنطينة، 2011.

12. زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

13. صالح مرصاد، محمد الأمين طفيش، **المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية**، مذكر ليسانس، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

14. صباح بن ناصر، **دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل**، مذكرة ماستر تخصص تدقيق ومراقبة تسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

15. عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات (1)**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013.

16. فاطمة بعوج، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إتخاد القرار**، مذكرة ماستر اكاديمي، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

17. فاطمة بن يحي، **تطور التدقيق المحاسبي في الجزائر في القانون 10-01**، مذكرة ليسانس، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2012.

18. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

19. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق.

20. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

21. محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة واليات التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

22. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

23. مؤيد عبد الحسين الفضل، عبد الكريم الهادي صالح شعبان، **الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارات الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

24. نجاة تونسي، **تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة الأسواق المالية، مستغانم.

25. نوال عبد الكريم الأشهب، **إتخاذ القرارات الإدارية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

26. وليام توماس، امرسون هناي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، تر احمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1989.

27. يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**،دارالوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

- المواقع الإلكترونية:

28. www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-1.html, visité en 14/04/2018, 11:51.
29. www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-154.html, visité en 04/04/2018.
30. www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-6.html, visité en 14/04/2018,12:04.
31. www.AGB.dz, https://www.agb.dz/article-view-7.html, visité en 14/04/2018, 12 :30.

الملخص:

في ظل التطورات الراهنة والمليئة بالفرص والتهديدات، زادت حاجة المؤسسات إلى الحصول على المعلومة الاقتصادية الدقيقة في الوقت المناسب من اجل اتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق لها التميز عن المنافسين. ومن بين أهم الأساليب التي تساعد في التأكد من دقة المعلومات هو التدقيق المحاسبي وبالخصوص التدقيق الداخلي. لذا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة كيف يعمل التدقيق الداخلي بجميع مقوماته في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، ومدى تطبيق التدقيق الداخلي في الجزائر ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات. حيث تعتمد المؤسسات على وظيفة التدقيق الداخلي الذي يساعدها على التحكم في إدارتها بشكل فعال، فتسعى دائما إلى تبين أنظمة رقابية تؤهلها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فكان بذلك للتدقيق الداخلي دور كبير في عملية صنع القرارات بمختلف أنواعها وأساليبها في المؤسسات، الأمر الذي جعلها تحقق نتائج متلاحقة. إلا أن ذلك لا ينفي وجود نقائص يجب على المؤسسات العمل على تداركها، بحيث أنه لا تزال وظيفة التدقيق الداخلي مطبقة بصورة غير مكتملة من حيث الموارد المادية والبشرية والتقنية.

الكلمات المفتاحية: تدقيق، تدقيق داخلي، اتخاذ القرار.

Résumé:

Avec l'évolution actuelle, qui offre à la fois d'opportunités et des menaces, le besoin des entreprises à l'accès à une information économique, plus précise et plus rapide, devient plus urgent qu'avant, afin de prendre les décisions appropriées qui oboutissent à se distinguer par rapport aux autres concurrents. Parmi les méthodes les plus importantes qui aident à assurer l'exactitude de l'information est l'audit, en particulier l'audit interne. Ainsi, nous visons à travers cette étude à savoir comment le travail de l'audit interne, avec toutes ses composantes, contribué à la rationalisation du processus de prise de décisions au sein de l'entreprise, ainsi que la mise en application de l'audit interne en Algérie et l'ampleur de sa contribution à la prise de décision. Aussi, les entreprises se basent sur la mise en oeuvre de l'audit interne, qui lui permet éventuellement à bien contrôler la gestion, en cherchant toujours à adopter des systèmes de control pour atteindre ses objectifs stratégiques. L' audit interne joue-t-il ainsi un rôle majeur dans la prise de décision pour l'entreprise, ce qui lui permettra de réaliser des résultats positifs. Cependant, on constate qu'il y a encore des lacunes à rémédier par l'entreprise, en raison de la mise en application incomplète et non généralisée en termes de ressources matérielles, humaines et techniques.

Les mots clé: Audit, Audit interne, prendre le décision